الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

قسم : ثالثة ليسانس مالية وتجارة دولية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس

الميدان : علوم إقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية التخصص : مالية و تجارة دولية

سياسات التصدير والإستيراد في الجزائر وتوافقها مع المعايير الدولية

من إعداد الطلبة :

- مطياز أحمد الأمين
- عمي موسى داود

تحت إشراف الأستاذ :

د.خطوي منير

السّنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى القلوب التي كانت تضيء طريقي كلما أرهقني التعب...

إلى من كان وجودهم حولي نعمة لا تُقدّر بثمن، والذين منحوني الحب والدعاء والثقة دون مقابل.

إلى من شاركوني أحلامي قبل نجاحي، وتحملوا معي لحظات القلق والتعب حتى وصلت إلى هذه اللحظة.

أهديكم هذا العمل بكل فخر وامتنان، فأنتم أجمل ما أملك في هذه الحياة.

مطياز أحمد الأمين

2026

الاهداء

إلى تلك الأرواح التي كانت دائمًا خلف كل نجاح أصل إليه...

إلى الأيادي التي رفعتني كلما تعثرت، وإلى الكلمات التي منحتني القوة عندما أوشكت على الاستسلام.

إلى من جعلوا من تعبي أمرًا يستحق الاستمرار، ومن أحلامي هدفًا يجب الوصول إليه.

أهديكم هذا الإنجاز المتواضع، لأنه ما كان ليكتمل لولا محبتكم ودعمكم الذي لا ينتهي.

عمي موسى داود

2026

الشكر و العرفان

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم.

سورة التوبة، الآية 105.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، وأعاننا على تجاوز الصعوبات للوصول إلى هذه المرحلة.

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ المؤطر، د.خطوي منير ، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة، وكان خير مرشد وداعم طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، فله منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين ، على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وعلى الوقت والجهد الذي سيبذلونه في تقييمه وإثرائه بملاحظاتهم العلمية القيّمة.

ولا يفوتنا أن نعبر عن امتناننا لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وساعدنا بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعًا ومفيدًا، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوع سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر ومدى توافقها مع المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد أهمية الانفتاح التجاري بين الدول. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يرتبط مباشرة بقدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج في النظام التجاري العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع سياسات التجارة الخارجية في الجزائر من خلال التطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى دراسة أهم الأدوات والإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم المبادلات التجارية. كما تسعى إلى تقييم مدى انسجام هذه السياسات مع مبادئ ومعايير منظمة التجارة العالمية، خاصة ما يتعلق بالشفافية، وعدم التمييز، وتحرير التجارة.

وتبرز الدراسة أيضاً أهم التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، خصوصاً الانتقال بين سياسات الانفتاح الاقتصادي ومحاولات حماية الإنتاج الوطني، وذلك في ظل التحديات المرتبطة بتذبذب أسعار النفط وضعف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما تحاول الدراسة إبراز الفجوة بين الإطار النظري للسياسات التجارية والتطبيق الفعلي لها في الجزائر.

وتخلص الدراسة إلى أن سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر تحقق مستوى من التوافق الجزئي مع المعايير الدولية، إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات هيكلية واقتصادية ومؤسساتية، تحد من فعاليتها في تحقيق أهدافها، خصوصاً فيما يتعلق بتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد الوطني وتحسين الميزان التجاري .

الكلمات المفتاحية :

التجارة الخارجية في الجزائر/ سياسات التصدير والاستيراد / المعايير الدولية للتجارة /تنويع الصادرات/ الميزان التجاري

Abstract :

This study examines export and import policies in Algeria and the extent to which they comply with international trade standards, in the context of rapid global economic changes and the increasing importance of trade openness between countries. The relevance of this topic lies in its direct connection to the ability of the national economy to integrate into the global trading system and achieve sustainable economic development.

The study aims to analyze the current situation of foreign trade policies in Algeria by addressing the legal and regulatory framework governing import and export operations, as well as examining the main instruments and procedures adopted by the state to regulate international trade. It also evaluates the degree of alignment between these policies and the principles and rules of the World Trade Organization (WTO), particularly transparency, non-discrimination, and trade liberalization.

Furthermore, the study highlights the major transformations experienced by the Algerian economy, especially the shift between economic openness policies and attempts to protect domestic production, in a context marked by fluctuating oil prices and weak diversification of exports outside the hydrocarbon sector. It also seeks to identify the gap between the theoretical framework of trade policies and their practical implementation in Algeria.

The study concludes that Algeria's export and import policies demonstrate a partial compliance with international standards. However, they still face several structural, economic, and institutional challenges that limit their effectiveness, particularly in enhancing competitiveness, diversifying the national economy, and improving the trade balance

Keywords:

Foreign trade in Algeria
Export and import policies
International trade standards
Export diversification
Trade balance

العنوان	الصفحة
الملخص	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
المقدمة	أ_ث
1_الإطار النظري :	
1_1 تمهيد الفصل	18
1_2 المبحث الأول: مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية	19
1_2_1 المطلب الأول : ماهية سياسات التجارة الخارجية	19
1_2_2 المطلب الثاني : أدوات سياسة الاستيراد والتصدير	22
1_3 المبحث الثاني: المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية	27
1_3_1 المطلب الأول : منظمة التجارة العالمية (WTO) ومبادئها الأساسية	27
1_3_2 المطلب الثاني : الاتفاقيات التجارية الإقليمية	31
1_4 المبحث الثالث: الدراسات السابقة	33
1_4_1 المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	33
1_4_2 المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	41
1_5 خلاصة الفصل	42
2_ الإطار التطبيقي	
2_1 المبحث الأول: واقع سياسات الاستيراد والتصدير في الجزائر	44
2_1_1 المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الخارجية في الجزائر	44
2_1_2 المطلب الثاني: تحليل سياسات تقييد الواردات في الجزائر	53
2_1_3 المطلب الثالث: واقع سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات	59

2_2 المبحث الثاني: تقييم مدى توافق السياسات التجارية الجزائرية مع المعايير الدولية	59
2_2_1 المطلب الأول: مظاهر توافق السياسات الجزائرية مع المعايير الدولية	61
2_2_2 المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي تحد من التوافق مع المعايير الدولية	64
2_3 خلاصة الفصل	62
3_ خاتمة عامة	66
4_ قائمة المراجع و المصادر	69

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ملخص الدراسة السابقة رقم (1)	34
02	ملخص الدراسة السابقة رقم (2)	36
03	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية السابقة رقم (2)	38
04	مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية	40
05	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية السابقة رقم (2)	42
06	تطور آليات تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024 بين التحرير المؤقت والعودة إلى الحماية	49

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى تطور نسبة تغير واردات السلع والخدمات في الجزائر 2000-2024	34
02	مسار متوسط التعريفة الجمركية في الجزائر بين الحماية والتحرير (2001-2022)	36
03	تطور واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	38
04	تطور معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات في الجزائر (2000-2024)	40
05	تطور معدل النمو الصادرات السلع و الخدمات في الجزائر 2000-2024	42
06	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر خلال 2000-2024	49

المقدمة

توطئة :

تُعدّ التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانتها ضمن الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تنظيم عمليات التصدير والاستيراد بما يحقق التوازن الاقتصادي ويحافظ على استقرار السوق الوطنية. وقد أصبحت سياسات التصدير والاستيراد في الوقت الراهن أداة استراتيجية تستخدمها الدول للتحكم في تدفق السلع والخدمات، وحماية الإنتاج المحلي، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق الاندماج في الاقتصاد الدولي.

وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وازدياد تأثير العولمة واتفاقيات التجارة الدولية، برزت الحاجة إلى توافق السياسات التجارية الوطنية مع المعايير الدولية التي تفرضها الهيئات والمنظمات العالمية، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، التي تسعى إلى تنظيم المبادلات التجارية بين الدول وفق مبادئ الشفافية، وحرية التجارة، وعدم التمييز.

وتُعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت إلى إصلاح منظومتها التجارية من خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، خاصة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية. غير أن هذه السياسات واجهت عدة تحديات مرتبطة بضعف الإنتاج المحلي، وتقلبات أسعار النفط، وصعوبة التكيف مع متطلبات التجارة الدولية والمعايير العالمية.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر، وتحليل مدى توافقها مع المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية، مع محاولة إبراز أهم التحديات والعوائق التي تواجه فعالية هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

الإشكالية :

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد متطلبات التجارة الدولية، أصبحت الدول مطالبة بتبني سياسات تصدير واستيراد تتماشى مع المعايير الدولية بما يضمن حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد سعت الجزائر إلى تطبيق عدة إصلاحات وتنظيمات في مجال التجارة الخارجية،

غير أن هذه السياسات ما تزال تواجه العديد من التحديات المرتبطة بفعالية التطبيق ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

وعللى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تتوافق سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر مع المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية؟

التساؤلات الفرعية :

وتتفرع هذه الاشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية

1. ما هي أهم السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر لتنظيم عمليات التصدير والاستيراد؟
2. ما مدى توافق سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر مع المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية؟
3. ما هي أبرز التحديات والعوائق التي تواجه الجزائر في تطبيق سياسات تجارية فعالة ومتوافقة مع المعايير الدولية؟

فرضيات البحث :

بغية الاجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة :

تسعى سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر إلى التوافق مع المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية، إلا أن هذا التوافق يبقى جزئياً نتيجة وجود مجموعة من التحديات الاقتصادية والتنظيمية التي تحد من فعاليتها.

الفرضية الفرعية الأولى :

توجد سياسات وإجراءات تنظيمية متعددة اعتمدتها الجزائر في مجال التصدير والاستيراد تهدف إلى ضبط وتنظيم التجارة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثانية :

تتوافق سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر بشكل غير كامل مع المعايير الدولية، خاصة تلك المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

تواجه الجزائر عدة تحديات اقتصادية ومؤسساتية وهيكلية تؤثر سلباً على فعالية سياساتها التجارية وقدرتها على تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية.

أهداف الدراسة :

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى :

1. التعرف على أهم سياسات وإجراءات تنظيم التصدير والاستيراد المعتمدة في الجزائر.
2. تحليل واقع سياسات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة.
3. دراسة مدى توافق سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر مع المعايير الدولية.
4. تقييم فعالية السياسات التجارية الجزائرية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتنويع الصادرات.
5. تحديد أهم التحديات التي تعيق تطبيق سياسات تجارية منسجمة مع متطلبات التجارة الدولية.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم محاور الاقتصاد الوطني المتمثل في التجارة الخارجية، باعتبارها أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. كما تكمن أهميتها في تحليل مدى توافق السياسات التجارية الجزائرية مع المعايير الدولية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي.وتبرز كذلك أهمية الدراسة في تقديم صورة واضحة حول نقاط القوة والضعف في السياسات التجارية الجزائرية، مما يساعد على فهم التحديات التي تواجهها واقتراح سبل تحسينها بما يساهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق اندماج أفضل في النظام التجاري العالمي.

أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

1. الرغبة في التعمق في مجال التجارة الخارجية وفهم آلياتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
2. الاهتمام الشخصي بموضوع السياسات الاقتصادية والعلاقات التجارية الدولية.
3. الرغبة في تطوير المعارف الأكاديمية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والمعايير الدولية.
4. إمكانية توظيف هذا الموضوع في الدراسة المستقبلية أو الحياة المهنية في مجال الاقتصاد والتجارة.

أسباب موضوعية :

1. الأهمية المتزايدة للتجارة الخارجية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. تزايد الاهتمام العالمي بتوحيد المعايير التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وتأثير ذلك على السياسات الوطنية.
3. حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تقييم مدى فعالية سياسات التصدير والاستيراد في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.
4. وجود تحديات فعلية في تطبيق السياسات التجارية الجزائرية تستدعي الدراسة والتحليل العلمي لتحديد أوجه القصور وسبل معالجتها.

المحور الأول:
الجانب النظري

تمهيد

تعد سياسات التجارة الخارجية من أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم، سعياً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية، وفي مقدمتها حماية الإنتاج المحلي وتحقيق التوازن الخارجي. وتتنوع أدوات هذه السياسات بين الأساليب السعرية والكمية والتنظيمية.

ومع تطور الاقتصاد الدولي، برزت الحاجة إلى إطار مؤسسي ينظم التجارة العالمية، وقد مثلت منظمة التجارة العالمية (WTO) أهم هذه الأطر، من خلال مبادئها الأساسية واتفاقياتها المتعددة والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والعدالة والتكامل الاقتصادي.

وتأتي هذه الدراسة في سياق تقييم مدى توافق سياسات الاستيراد والتصدير في الجزائر مع المعايير الدولية، والكشف عن الفجوات بين الإطار النظري وواقع التطبيق. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية

المبحث الثاني: المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

❖ المبحث الأول: مفاهيم حول سياسات التجارة الخارجية

السياسات التجارية هي مجموعة من الإجراءات التي تعتمدها الدول لتنظيم تجارتها الخارجية وتوجيه علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول. وفي هذا الإطار، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسات التجارية، ثم عرض أهم أدواتها، وأخير نذكر أنواعها المختلفة كمايلي:

➢ المطلب الأول: ماهية سياسات التجارة الخارجية

1. الفرع الأول: مفهوم سياسات التجارة الخارجية

تعبر السياسات التجارية عن مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، و اختيار وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و إتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق، كما هي أيضا مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

هي مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف محددة و مبينة، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع أشخاص أخرين مقيمين في الخارج. [2]

و تتأثر السياسة شكلا و مضمونا بمجموعة من العوامل، نذكر منها:[3]

- مستوى التنمية الاقتصادية للبلد
- الظروف و الأوضاع الاقتصادية القائمة
- وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج
- حجم و نطاق السوق الداخلي.

---

[1] / بلقاسم طراد، حدة رايس، **سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها–دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس**– مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، المجلد 12، العدد 01، سنة 2021، ص 85.

[2] / عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، زينب حسين عوض الله، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان، 2003، ، ص 224.

[3] / مراد عبيدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية و أمام تحديات التبادل الحر–دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، فرع: نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2013–2014، ص 85,

2. الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية :

إن التعريف الذي أورداه يشير على أن الهدف النهائي للسياسات التجارة الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، و تحقيق هدف التوازن الخارجي، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، و كهدف من أهداف السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى؛

و يمكن القول إن هدف التوازن الخارجي يمكن أن ينعكس كميا على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم يحمل فائضا أم يعاني من العجز؛

هناك عدة أهداف للسياسة التجارية، و تقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية إقتصادية و إجتماعية، إستراتيجية:

أولا: الأهداف الاقتصادية

- تحقيق موارد للخزانة العامة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ؛
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق؛
- حماية الصناعة الوليدة؛
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية؛

ثانيا: الأهداف الاجتماعية و الإستراتيجية

- حماية مصالح فئات إجتماعية معينة: كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة ؛
- إعادة توزيع الدخل القومي: قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة؛

بينما تمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري . [1]

3. الفرع الثالث: أنواع السياسات التجارية :

قسم الإقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة، و سياسة الحماية، و يطلق اصطلاحا حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها للتأثير بطريقة أو بأخرى على المبادلات التجارية الدولية.

1- سياسة حرية التجارة الخارجية

لقد جاءت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر بمفهوم التجارة الدولية مؤكدة أن حرية التجارة الخارجية هو الطريق الوحيد إلى زيادة الثورة الحقيقية للبلاد و بالتالي قوتها الاقتصادية. و تحدث ادم سميث في كتابه ثروة الأمم عن مذهب حرية التجارة على أساس استفادة الدول من مزايا تقسيم العمل و التخصص الدولي و الفروقات في النفقات المخصصة لإنتاج سلعة معينة، و عليه فإن مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل ، و يرى أنصار حرية التجارة الدولية إلى وجوب تحرير التبادل التجاري الدولي من القيود و العقبات فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات و يعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على حجج أهمها:

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج؛
- الحرية تؤدي على انخفاض أسعار السلع الدولية؛
- الحرية تشجع التقدم الفني؛
- الحرية تحد من قيام الإحتكارات.[2]

2- سياسة الحماية التجارية

[1] / أسماء عداكة، سايح بوزيد، **السياسات التجارية و علاج الإختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 04، جوان 2018، ص 261-262.

[2] / مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 1970- 2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، تاريخ المناقشة 30 جوان 2006، ص 31-32.

يقصد بها تلك السياسة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية و أخرى غير تعريفية؛

تطور الحماية عبر السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية:

- **الحماية الأنتقائية:** و هي الحماية الموجهة نحو دول معينة ؛
- **الحماية القطاعية:** و هي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات؛
- **الحماية الجماعية:** و هي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية موجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أ المجموعة. [1]

➢ المطلب الثاني: أدوات سياسة الإستيراد و التصدير

يتطلب من الدول إستخدام مجموعة من الأدوات و الوسائل المحفزة التي تشجع على زيادة الصادرات و التقليل من الواردات قسمناها في هذا المطلب إلى اسالسب سعرية تأثر في تيارات التبادل عن طريق التأثير في أسعار الصادرات و الواردات، و أساليب كمية تؤثر في تيارات التبادل عن طريق التأثير في أسعار الصادرات و الواردات و أساليب الكمية تؤثر في تيارات تأثير كمي مباشر و أخيرا هناك الأساليب التنظيمية التي تشكل الإطار التنظيمي الذي تتحقق في داخله المعاملات التجارية الدولية.[2]

الفرع الأول: الأساليب السعرية

يؤثر هذا النوع من الأساليب في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات و الصادرات و يمكن تفصيل هذه الأساليب فيما يلي:

1- الرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات، فالرسم على الصادرات يهدف بالأساس على الحد من تصدير سلعة معينة من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي محليا و الحصول على مورد مالي للخزينة العمومية،

---

[1] / أسماء عداكة، سايح بوزيد، **مرجع سابق**، ص 261.

[2] / جعفري عمار، **السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة-سياسة تخفيض العملة نموذجا**-مع الإشارة إلى حالة الصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، السنة الجامعية: 2017-2018، ص 33.

أما الرسوم على الواردات فتفرض بالأساس من أجل الحد منها و التقليل من الإختلال الموجود في الميزان التجاري، يتعلق الأمر هنا خاصة بالسلع الكمالية أو التي لها بدائل محلية.

يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية تبعا لأنواعها، إذ نجد ضمن هذا الإطار:

أ- **رسوم القيمة:** و التي تفرض بنسبة مئوية معينة على حسب قيمة السلعة، حيث يحدد مبلغ الرسم المطلوب على أساس مبلغ الفاتورة التجارية.

ب-**الرسوم النوعية:** و ترتبط بنوعية السلعة، حيث يتم تحديد الرسم من طرف موظف الجمارك على أساس نوع السلعة أو حجمها أو وزنها .[1]

2- الإغراق

هو ممارسة تقوم بها الدولة أو الشركات، حيث يتم بيع المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار أقل من أسعارها في السوق المحلي، و أحيانا أقل من تكلفة الإنتاج، مع احتساب نفقات النقل و غيرها من المصاريف المرتبطة.

للإغراق أنواع متعددة نذكر منها:

- **الإغراق العارض:** المؤقت و غير دائم؛
- **الإغراق المرتبطة بالإستثناءات ؛**
- **الإغراق القصير الأجل:** ينتهي بانتهاء السبب الذي أدى إليه؛
- **الإغراق الدائم:** يكون مرتبطا باحتكار السوق و يتمبز بالحماية المستمرة. [2]

3- الإعانات

أ- إعانات الإستيراد

هي إعانات مقدمة للواردات من أجل دعم الاقتصاد الوطني و مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط التصديري و قطاعات صناعية محددة تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، و يتم لك إما ببيع السلعة المستوردة بأقل من سعر شرائها، أي دعم خفي للواردات، وأما في شكل إعفاءات جمركية على الواردات؛

ب-إعانات التصدير

[1] / نميش خديجة، **سياسات التجارة الخارجية و أثرها على الواردات-دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي مغنية، السنة 2022، ص 377.

[2] / فاطمة شريط، **التجارة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، أطروحة ماجستير، تخصص: النقود و المالية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2024-2025, ص 16.

إن الإعانة عكس الضريبة لكونها تمثل مدفوعات للمؤسسة أو للمستهلك من الحكومة و تعرف إعانات التصدير على أنها مساهمات تدفع على منشأة تعمل في نشاط تصديري أو لمستهلك الصادرات الأجنبي، هدفها تشجيع بيع السلعة في الخارج[1]، و قد تأخذ الإعانة شكلين اساسين :

- **الإعانات المباشرة:** تتمثل بأداء مبلغ من النقود و على أساس قيمة أو نوع السلعة.
- **الإعانات غير المباشرة:** تشمل التسهيلات الإئتمانية، أو السماحات الضريبية، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب، أو تقديم بعض الخدمات التي تعم على المشروع بالنفع. [2]

4- تخفيض سعر الصرف

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات و بذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، و كذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من إستيرادها، و بالإضافة على ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا و إلا فلن يؤثر هذا الإجراء في زيادة الصادرات أو إنخفاض الوارداتن و يشترط الا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند البلد الأول لقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما على جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثاية على الحد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة. [3]

الفرع الثاني: الأساليب الكمية

---

[1] / بيبي يوسف، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2006-2007، ص 35.

[2] / عبد الله حمديني، **أثر سياسات التجارة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب** -، أطروحة دكتوراه لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، ميدان: علوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، السنة الجامعية: 2024-2025، ص 44.

[3] / شتاحة عمر، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- السنة الجامعية : 2014-2015، ص 19-20.

1- نظام الحصص

تعرف حصص الإستيراد بأنها: فرض قيود على الواردات – و نادرا ما تكون على الصادرات- خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، انتشر هذا النظام عقب كساد الكبير في أوائل الثلاثينات كقيد على التجارة الخارجية، و ذلك على جانب الرسوم الجمركية التي ظهر عدم كفايتها لمواجهة الإنخفاض الكبير من أسعار المنتجات الزراعية و خاصة الأمريكية، كانت فرنسا هي الدولة التي بدأت باستخدام سلاح الحصص كقيد على الواردات ثم تبعتها الكثير من الدول، إلا أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر، و ذلك لأن تعليمات المنظمة العالمية للتجارة لم تسمح بتقييد التجارة الخارجية إلا بواسطة الرسوم الجمركية، باستثناء بعض الظروف مثل الحروب و الأزمات الاقتصادية؛

قد تكون الحصص المطبقة كمية أو قيمية، و هذه الحصص يمكن أن تكون إجمالية بمعنى أنه تحدد الكمية الكلية المسموح إستيرادها، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة أو توزيعها على المستوردين المحليين، كما يمكن أن تكون عكس ذلك أي حصص موزعة بين ما يسمح باستيراده من كل دولة على حدى. [1] .

2- نظام الحظر أو المنع

المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، و قد يكون هذا الحظر مؤقتا أو دائما و قد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك و المنتج كالمخذرات و تجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، و بعض السلع التي تراها الدولة كمالية و أخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة، و قد تكون الأسباب سياسية عندما تمتنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة؛

و لا يعتبر المنع نظاما للحماية بل هو الإمتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع و الخدمات غير الممنوعة دوليا، و بهذا الشكل يمثل المنع تهديدا للتجارة الدولية. [2]

3- تراخيص الإستيراد

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص و التصاريح التي تمنح للمستوردين (أفراد و هيئات) قصد إستيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، و هذا النظام لفرض

---

[1] / كبير سمية، **سياسة التجارية الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية- مع الإشارة على حالة الجزائر** -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص 25.

[2] / بيبي يوسف، **مرجع سابق**، ص 39.

حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار الإستيراد عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين، كما تلجأ الدولة إلى هذا النظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول؛

و المعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص بهدف تنظيم عملية الإستيراد لكن يبقى الإشكال في كيفية توزيع التراخيص على مختلف المشروعات الراغبة في الإستيراد، و هنا الكثير من الكتاب الإقتصاديين يرون وجوب العمل على توزيع تراخيص الاستيراد على أساس البيع بالمزاد الأمر الذي يبعث من ناحية كل شبهة على الجهاز الإداري كما أنه يضمن للدولة المشاركة في أرباح الإستيراد.[1]

الفرع الثالث: الأدوات التنظيمية لسياسات التجارة الخارجية

سميت بالأدوات التنظيمية لأنها تمثل الشكل التنظيمي الذي تتبناه الدولة لعلاقاتها الاقتصادية الدولية وفقا لثلاث إستراتيجيات بارزة و هي: المعاهدات و الإتفاقيات التجارية، التكتلات الاقتصادية و الحماية الإدارية.

أولا: المعاهدات و الإتفاقيات التجارية

تبرم الدولة اتفاقيات و معاهدات مع دول أخرى بهدف تنظيم و تشجيع العلاقات التجارية و زيادة تنمية حجم المبادلات فيما بينها، يتم بموجبها تقديم تسهيلات في العملية التصديرية و الإستيرادية و كذا طريقة سداد الديون و المستحقات الناتجة عن العمليات السابقة.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية

تهدف التكتلات الاقتصادية إلى تحرير التجارة الخارجية بين عدد محدود من الدول المكونة للتكتل، و الهدف منها هو إزالة القيود في العلاقات التجارية مع بعض الدول من أجل تشجيع المبادلات التجارية فيما بينها.

ثالثا: الحماية الإدارية

يهدف هذا الإجراء على طرح قوانين جمركية مشددة بغية التضييق على التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بحركة الصادرات أو الواردات لدولة معينة، تتمثل هذه الإجراءات في فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة مثلا أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.[2]

[1] / مدياني محمد، **مرجع السابق**، ص 43.

[2] / نميش خديجة، **مرجع سابق**، ص 378.

❖ المبحث الثاني: المعايير الدولية المنظمة للتجارة الخارجية

تخضع التجارة الخارجية لمجموعة من المعايير والقواعد الدولية التي تهدف إلى تنظيم التبادل التجاري بين الدول، وحماية مصالح الأطراف المتعاقدة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والعدالة في العلاقات التجارية الدولية، و في هذا سياق نتطرق إلى الآتي:

➢ المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية (WTO) و مبادئها الأساسية

الفرع الأول: نشأة المنظمة و أهدافها

أنشأت منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995، لتكون منصة لتنظيم التجارة الدولية و تقليل الحواجز التجارية، و شهدت هذه الفترة توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف مثل إتفاقية الجات (GATT) و إتفاقية نافتا (NAFTA)، و التي سعت إلى تقليل التعريفات الجمركية و تسهيل حركة السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء، ساهمت هذه الإتفاقيات في تعزيز العولمة الاقتصادية و زيادة حجم التجارة الدولية. [1]

يعتبر الهدف الرئيسي للمنظمة تحرير التجارة الخارجية، فقد أنشأت المنظمة العالمية للتجارة لتسهيل المبادلات الدولية للدول و الأعضاء و ذلك بإلغاء جميع الحواجز الحمائية و المتمثلة في الرسوم الجمركية، ضرائب الواردات، إعانات الصادرات، و بالإضافة لهذا الهدف هناك جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية و إيجاد حلول لمشاكل تحرير التجارة الدولية؛
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد التشريع القانوني و المؤسساتي لتنفيذ اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة؛
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالإندماج ضمن المنظومة العالمية؛
- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة و شفافة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء و إتاحة ذلك للجميع؛

---

[1] / أثير هاني حرز، **الاقتصاد الرقمي و التحولات في العلاقات التجارية الدولية: دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية**، مجلة السياسة الدولية، الجامعة التقنية الوسطى، العدد 61، 01-12-2024، ص 257.

[2] / عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 82.

- إدارة الإتفاقات التجارية الخاصة بالمنظمة؛
- متابعة السياسات التجارية الوطنية؛
- تقديم المساعدة التقنية و التكوين للدول النامية، و إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية؛
- زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي و رفع مستوى المعيشة؛
- إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي؛
- الزيادة في الإنتاج و التجارة العالمية و الإستخدام الأمثل لموارد و توظيفها كاملة في إطار التنمية المستدامة؛

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية

يقوم النظام التجاري متعدد الأطراف على مجموعة من المبادئ أهمها: [1]

1- مبدأ عدم التمييز

و يقصد به أن كل عضو في المنظمة لا بد أن يطبق نفس المعاملة التجارية على السلع و الخدمات المتماثلة مهما كان مصدرها، و يتجسد ذلك بتحقيق المبادئ التالية:

- **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** ينص على أنه في حالة إبرام الطرف الآخر من معاهدة معينة لاحقة مع دولة ثالثة تتضمن معاملة أفضل من المعاملة المتفق عليها في المعاهدة الأولى، فإن أطرافها يستفيدون من المعاملة الأفضل التي تم تقريرها للغير لاحق؛
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ينص المبدأ " على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تطبق على كل المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء ذات المعاملة السارية و المطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة، فلا تفرض أية رسوم أعلى من تلك المطبقة على المنتجات الوطنية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر "؛
- **مبدأ الشفافية:** اعتراف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف، و يجئ في مقدمة هذه الإتفاقات تلك المتعلقة بالإعتراف و الحماية و الإستثمار و ينص

[1] / مراد عبدات، **مرجع سابق**، ص 101-102.

هذا المبدأ على اعتماد التعريفة الجمركية إذا دعت الضرورة إلى تقييد التجارة الدولية و عدم الإعتماد على القيود غير التعريفية الكمية)؛

و هناك إستثناءات على هذا المبدأ حيث تعفى من الإلتزام بهذا المبدأ في حالة التكتلات الإقليمية و إجراءات الإقليمية و إجراءات حماية الصحة العامة و حفظ حياة الإنسان و الحيوان و النبات و حفظ الأمن الوطني و حفظ التراث؛

- **مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق:**

يهدف النظام التجاري المتعدد الأطراف على تجسيد الفعلي لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية، بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات، و ضمان المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع و الخدمات إلى مختلف الأسواق، و المناطق التجارية، بشكل يساعد على التوزيع الأمثل للثروات و الدخول، و تنظيم التجارة العالمية و التي وردت ضمن العديد من الإتفاقات و التي نذكر منها:

- **الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ:** يمكن تعريف قواعد المنشأ بأنها منظومة القوانين و التشريعات و الأحكام و الآليات التي تتبعها و تطبقها اية دولة من أجل تحديد منشأ السلعة، و كانت تستخدم كأداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة التجارية الخارجية، فينص الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ بمنع استعمال قواعد المنشأ كأداة للممارسات التقييدية التي تؤثر سلبيا على حرية التجارة الدولية و تخل بمبدأ الدخول على الأسواق بسبب ما يترتب عن ذلك من قيود على الواردات انطلاقا من المعاملة التمييزية المتعلقة بمنشأ السلعة.
- **الاتفاق المتعلق بالرسوم الجمركية:** يهدف هذا الاتفاق على المزيد من شفافية إجراءات التقييم الجمركي للحد من التهرب من أداء الرسوم الجمركية من جهة، و لحماية المستوردين من تعسف السلطات الجمركية من جهة أخرى.
- **الاتفاق المتعلق بتراخيص الإستيراد:** يهدف إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص الإستيراد و إضفاء المزيد من الشفافية حول أحكامها و عدم استعمالها كإجراء تمييزي لتقييد الواردات و حماية المنتجين بالداخل من المنافسة الخارجية؛
- **الاتفاق المتعلق بالتفتيش و الفحص قبل الشحن:** و ذلك للتأكد من نوعية السلع و درجة جودتها، و طبيعة أسعارها و تصنيفها الجمركي من أجل تقليل المنازعات بين المتعاملين في مجال التجارة الخارجية؛

- **الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة:** و ذلك من أجل توضيح إجراءات المطابقة و التي تمكن أي منتج أجنبي من الدخول على السوق في إطار نفس المعاملة و الشروط الخاصة بالمنتج المحلي؛
- **الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية:** يضمن هذا الاتفاق مجموعة من القواعد الخاصة بضبط المعايير الصحية و عدم إستخدامها كإجراء لتقييد الواردات من السلع و المنتجات الزراعية، و خاصة من قبل البلدان المتقدمة؛

- **مبدأ الحماية التجارية**

يقوم النظام الجزائري العالمي المتجدد على مبدأ فرض الحماية التجارية من الممارسات التي تؤثر بشكل سلبي على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة و الإخلال بقواعد المنافسة التجارية النزيهة؛

و بناءا على ذلك فقد أجيز للأطراف الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارية أن تتدخل لحماية أسواقها الوطنية بصورة يساعدها على تلافي الأزمات التي تؤثر على سرعة اندماجها في منظومة العلاقات التجارية الدولية.

الفرع الثالث: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

1- **الإتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة:** الإتفاقيات التجارية الثنائية و المتعددة تهدف على تقليل الحواجز التجارية بين الدول و تعزيز التجارة الحرة، هذه الإتفاقيات قد تشمل تخفيض التعريفات الجمركية، تسهيل الإجراءات الجمركية، و حماية الإستثمارات، و يجب مراجعة هذه الإتفاقيات للتأكد من أنها تشمل السلع و الخدمات الرقمية، حيث أن العديد من الإتفاقيات الحالية قد لا تغطي التحديات الجديدة التي تفرضها التجارة الإلكترونية و الخدمات الرقمية العابرة للحدود؛

2- **حماية حقوق الملكية الفكرية:** حقوق ملكية الفكية تشمل براءات الإختراع، العلامات التجارية، و حقوق التأليف و النشر، و حماية هذه الحقوق تعد جزءا مهما من السياسات التجارية لضمان المنافسة عادلة و تشجيع الإبتكار، و في الاقتصاد الرقمي، يصبح من الصعب تنفيذ حماية حقوق الملكية الفكرية نظرا لسهولة الوصول إلى المنتجات الرقمية و إعادة توزيعها، هذا يتطلب تحديث التشريعات و التعاون الدولي لمكافحة القرصنة الرقمية و انتهاك حقوق الملكية الفكرية.[1]

[1] / أثير هاني حرز، **مرجع سابق**، ص 260.

➢ المطلب الثاني: الإتفاقيات التجارية الإقليمية

نذكر مفهوم الإتفاقات الدولية الإقليمية و أهدافها كمايلي:

الفرع الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية

تعرف الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أنها درجة معينة من التكامل الاقتصادي التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا و اجتماعيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادرة التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد ممكن بينها، و من ثم الوصول على اقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها،

نستطيع القول أن الأتفاقيات التجارية الإقليمية تتمثل في رغبة بعض الدول في إقامة تكتل إقليمي معين بمبادئ و قوانين تخدم مصالحها أكثر مرونة عن تلك المبادئ و القوانين الصارمة التطبيق من قبل الإتفاقية العامة للتجارة أو المنظمة العالمية للتجارة بهدف تحرير التجارة بينها. [1]

الفرع الثاني: أهداف الاتفاقيات الإقليمية

يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول من خلال تكوين تكتل إقليمي فيما يلي: [2]

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير باتساع حجم السوق، و انعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية،
- التيسير و الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة افضل، تنويع الإنتاجن و ذلك قد يحمي اقتصاديات الدول من بعض سياسات و التقلبات الأجنبية؛

غير أنه يجب التفريق هنا بين الأهداف الاقتصادية للتكتلات في كل من الدول الصناعية و النامية، حيث أن الدول الصناعية تسعى للإستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة من غزالة العوائق المفروضة على الأنشطة القائمة و زيادة حجم التجارة الغقليمية ما بين الأطراف و بذلك تحقيق ما الأهداف المذكورة أعلاه، أما

---

[1] / فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الغقليمية و الدولية_دراسة حالة الجزائر و إتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2012-2013، ص 119.

[2] / كبير سمية، **مرجع سابق**، ص 46.

بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية و الديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، لأن هياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للإقتصاد ككل.

- **الأهداف السياسة:** قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا عندما تريد مثلا دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، إن رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية عندما يكون التكتل القائم بين دولة كبيرة و دول صغيرة.
- **أهداف عسكرية** : كما قد تهدف الدول المتكتلة على وحدة عسكرية لمواجهة العالم الخارجي.

➢ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث نستعرض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بسياسات الإستيراد و التصدير في الجزائر و ما مدى توافقها مع المعايير الدولية حيث سيتم التطرق إلى الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع ، ثم استعراض الدراسات الأجنبية التي ناقشت نفس الموضوع. كما سيتم في الأخير إجراء مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف، وإبراز الفجوات البحثية التي تسعى دراستنا إلى معالجتها.

❖ المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1- الدراسة الأولى: (بركان أنيسة، 2022)

⇐ بعنوان : " **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010-2020**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فاعلية تدابير السياسة التجارية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 في تنويع وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تقييم أداء الميزان التجاري وتطور الصادرات وهيكل الواردات .

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، حيث تم تحليل تطور السياسة التجارية في الجزائر، إضافة إلى دراسة مؤشرات التجارة الخارجية باستخدام بيانات إحصائية وجداول وأشكال بيانية .

أظهرت النتائج أن السياسة التجارية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث بقي الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، كما أن الصادرات خارج المحروقات ظلت ضعيفة ومحدودة .

كما بينت الدراسة أن الإجراءات المتخذة ساهمت جزئيا في التحكم في الواردات لكنها لم تحقق نتائج كبيرة في تشجيع الإنتاج المحلي أو رفع القدرة التصديرية، ويرجع ذلك إلى وجود عدة معوقات تنظيمية واقتصادية ومؤسسية .

وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسات أكثر فاعلية تقوم على التكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية.

كما أشارت إلى أن ضعف الجهاز الإنتاجي وغياب استراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد يمثلان من أهم العوائق التي تحد من فعالية السياسة التجارية، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات أعمق .

للمزيد من التوضيح، يعرض الجدول التالي ملخص لأهم محاور الدراسة السابقة

الجدول رقم 1: ملخص الدراسة السابقة رقم (1)

البند	التفاصيل
السنة الدراسية	2022
عنوان الدراسة	دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010-2020-
نوع ومكان الدراسة	جامعة لونيسي علي- البليدة 2 (الجزائر) الدراسة هي مقال منشور في مجلة الدراسات المالية و المحاسبية
إشكالية الدراسة	كيف إنعكست تدابير السياسة التجارية في الجزائر على ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020؟
أهداف الدراسة	– تفعيل دور السياسة التجارية في تنويع الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات . – تسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي.
منهج الدراسة	المنهج التحليلي
نتائج الدراسة	– قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحديث سياستها التجارية، كما اتخذت جملة من التدابير التي ترمي إلى حماية المنتج المحلي وتأهيله للتصدير . – نتائج هذه الإصلاحات والإجراءات لم تأت بالثمار المرجوة حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ظلت تحقق أرقاما جد متواضعة بل وانخفضت قيمها في أحيان كثيرة . –انخفضت الواردات بنسب صغيرة خلال السنوات الأخيرة نظرا لعجز المنتجات المحلية على تلبية حاجات الطلب المحلي، وهو ما يتطلب انتهاج إجراءات أكثر فاعلية لتطوير الصناعات الناشئة وحماية ميزان المدفوعات.

المصدر: من إعداد الطالبين

2- الدراسة الثانية: (مفتاح حكيم، 2003-2002)

بعنوان" **:السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد"**

هدفت هذه الدراسة إلى **توضيح مفهوم السياسات التجارية وآثارها على الاقتصاد، وتحليل تطور السياسة التجارية في الجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية والشراكة المغاربية، إضافة إلى دراسة مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.**

اعتمدت الدراسة على **المنهج التحليلي**، حيث تناولت مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالسياسات التجارية، مع تحليل تطورها في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الدولي.

أظهرت النتائج أن **الدولة يمكن أن تعتمد على وسائل غير مباشرة للتأثير في السياسة التجارية مثل المعايير الصحية والفنية والبيئية، إضافة إلى الإجراءات الإدارية التي قد تعرقل انسياب السلع عبر الحدود.**

كما توصلت الدراسة إلى أن **إنشاء المنظمة العالمية للتجارة جاء نتيجة للتغيرات المتسارعة في الاقتصاد الدولي، وأن الدول الساعية للانضمام إليها تعمل على ملاءمة سياساتها التجارية مع مبادئ هذه المنظمة.**

وأشارت الدراسة إلى **أهمية تكيف السياسات التجارية الوطنية مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد لتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي**، مما يعكس ضرورة تحديث السياسات التجارية بما يتوافق مع المعايير الدولية.

للمزيد من التوضيح، يعرض الجدول التالي ملخص لأهم محاور الدراسة السابقة

الجدول رقم 2: ملخص الدراسة السابقة رقم (2)

البند	التفاصيل
السنة الدراسية	2013-2012
عنوان الدراسة	دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأورومتوسطية)
نوع ومكان الدراسة	دراسة هي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة
إشكالية الدراسة	كيف تساهم السياسات التجارية في نجاح الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية بشكل يحقق المكاسب للأطراف المتعاقدة على مستوى التجارة الدولية؟
أهداف الدراسة	دراسة التطورات التاريخية التي مرت بها السياسات التجارية و معرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية. رصد واقع اتفاق الشراكة الأوروجزائرية و دور السياسات التجارية في تفعيله معرفة أهم مجالات التحرير التجاري منذ دخول الجزائر في الشراكة الأورو جزائرية .
منهج الدراسة	المنهج التاريخي المنهج التحليلي
نتائج الدراسة	تطبيق السياسات التجارية في ظل الإتفاقيات التجارية الدولية يهدف إلى تحرير الكامل للتجارة ظاهريا، و إنما باطنيا تهدف كل دولة إلى حماية التجارية لاقتصادها و ذلك بعقد جولات و مؤتمرات وزارية تخدم سياستها التجارية دون مراعاة المشاركة الدولية، إلا أن هذا الأمر يختلف داخل التكتلات الأقتصادية التي تسعى على تحرير وفقا لمبدأ الشفافيةن نظرا لمحدودية عدد الدول فيه عن عدد الدول داخل النظام التجاري متعدد الأطراف. تنوعت السياسات التجارية المستخدمة من طرف الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية بين التعرفة الجمركية ، نظام الحصص و تخفيض قيمة العملة المحلية ، إلا أنها لم تؤدي الدور الذي وضعت من أجله ، فمثلا أدى التفكيك الجمركي إلى نقص الموارد التمويلية للميزانية العامة ، في حين لم تبحث الجزائر إلى الحلول السريعة لتغطية هذا النقص من موارد أخرى ، أما تخفيض قيمة العملة فشل بسبب عدم جذب المنتجات المحلية للتصدير ، فقد واجهت منافسة شديدة من طرف المنتجات الأخرى التي تتميز بالجودة

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيا الدراسات الأجنبية

1- الدراسة باللغة الأجنبية الأولى : (Lapham-Kasahara 2008)

بعنوان **Productivity and the Decision to Import and Export : Theory and Evidence"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين قرارات التصدير والاستيراد ومستوى الإنتاجية داخل المؤسسات، مع إبراز أثر التجارة الدولية على إعادة تخصيص الموارد وتحسين الأداء الاقتصادي .

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يجمع بين النموذج النظري والتطبيق القياسي، حيث تم تطوير نموذج اقتصادي يفسر سلوك المؤسسات في الانخراط في التصدير والاستيراد، إضافة إلى استخدام بيانات تطبيقية على مستوى المصانع لدراسة الفروق في الأداء .

أظهرت النتائج أن المؤسسات التي تجمع بين التصدير والاستيراد تكون أكثر إنتاجية وحجما مقارنة بالمؤسسات التي تمارس نشاط واحد فقط أو لا تمارس التجارة الدولية، كما تبين وجود فروق واضحة في الأداء بين المؤسسات حسب وضعها التجاري .

كما توصلت الدراسة إلى أن الاستيراد، خاصة استيراد المدخلات الوسيطة، يساهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية من خلال تنويع المدخلات وتحسين الجودة، في حين أن فرض قيود على الاستيراد يؤدي إلى انخفاض النشاط التصديري، وهو ما يعرف بتأثير "تدمير الصادرات ."

وأشارت الدراسة إلى أن تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الدولية يؤديان إلى خروج المؤسسات الأقل إنتاجية من السوق مقابل تعزيز مكانة المؤسسات الأكثر كفاءة، مما يساهم في رفع الإنتاجية العامة وتحسين الرفاه الاقتصادي .

كما أبرزت أن التكامل بين سياسات التصدير والاستيراد يعد عامل أساسي في تحقيق مكاسب التجارة الدولية، وهو ما يؤكد أهمية تبني سياسات تجارية متوازنة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي .

للمزيد من التوضيح، يعرض الجدول التالي ملخص لأهم محاور الدراسة السابقة

الجدول رقم 3: ملخص الدراسة باللغة الأجنبية السابقة رقم (1)

البند	التفاصيل
السنة الدراسية	2008
عنوان الدراسة	Productivity and the Decision to Import and Export: Evidence Theory and
نوع ومكان الدراسة	دراسة نظرية وتطبيقية (اقتصاد دولي) – بيانات من الصناعات التحويلية في الشيلي
إشكالية الدراسة	تأثير سياسات التجارة (الاستيراد والتصدير) على الإنتاجية وتخصيص الموارد ورفاهية الاقتصاد
أهداف الدراسة	تحليل العلاقة بين الاستيراد والتصدير والإنتاجية تقييم آثار سياسات التجارة على الأداء الاقتصادي
منهج الدراسة	نموذج نظري نموذج قياسي
نتائج الدراسة	وجود مكاسب كبيرة في الإنتاجية والرفاهية بسبب التجارة القيود على الاستيراد تؤثر سلبيا على الصادرات الشركات الأكثر إنتاجية هي الأكثر انخراط في التجارة الدولية

المصدر: من إعداد الطالبين

2- الدراسة باللغة الأجنبية الثانية: (Sheikh Qazzafi , 2024)

بعنوان : **"Export and Import Dynamics: Exploring the Process, Risks, and Challenges in International Trade"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية التصدير والاستيراد في إطار التجارة الدولية، مع توضيح الإجراءات المنظمة لهذه العمليات وفق الممارسات والمعايير الدولية، إضافة إلى تحديد المخاطر والتحديات المرتبطة بها .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية، مع تقديم إطار شامل يوضح خطوات التصدير والاستيراد وآليات تطبيقها في بيئة الأعمال العالمية .

أظهرت النتائج أن عمليات التصدير والاستيراد تخضع لإجراءات منظمة ومعايير دولية تشمل الاتفاقيات التجارية، سياساتEXIM ، وتنظيمات منظمة التجارة العالمية، مما يفرض على الدول والمؤسسات ضرورة التكيف مع هذه المعايير لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي .

كما توصلت الدراسة إلى أن التصدير يمثل استراتيجية أساسية لدخول الأسواق الدولية، ويتم وفق خطوات منهجية تبدأ بتحديد الأسواق الخارجية، ثم تنظيم الموارد واكتساب الكفاءات، وصولا إلى تنفيذ الاستراتيجية التصديرية وفق متطلبات السوق الدولية، وهو ما يعكس أهمية الالتزام بالمعايير التنظيمية والتجارية العالمية .

وفيما يتعلق بالاستيراد، بينت الدراسة أن الاعتماد على الاستيراد خاصة في إطار "التوريد العالمي" يساهم في تحسين الإنتاج من خلال توفير المواد الأولية والتكنولوجيا، لكنه في المقابل يتطلب الامتثال لقواعد التجارة الدولية وإدارة فعالة لسلاسل التوريد .

كما أكدت النتائج أن نجاح سياسات التصدير والاستيراد يرتبط بمدى قدرة الدول والمؤسسات على إدارة المخاطر الدولية، والتي تشمل المخاطر الثقافية، السياسية، النقدية والتجارية، وفق آليات ومعايير معتمدة دوليا .

وأشارت الدراسة إلى أن الالتزام بالإجراءات والمعايير الدولية في التجارة (مثل الشفافية، التنظيم، اختيار الوسطاء، والامتثال للقوانين الدولية) يعد شرط أساسي لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستفادة من التجارة الدولية .

للمزيد من التوضيح، يعرض الجدول التالي ملخص لأهم محاور الدراسة السابقة

الجدول رقم 4: ملخص الدراسة باللغة الأجنبية السابقة رقم (2)

البند	التفاصيل
السنة الدراسية	2024
عنوان الدراسة	Export and Import Dynamics: Exploring the Process, Risks, and Challenges in International Trade
نوع ومكان الدراسة	مقالة في مجلة علمية منشورة دراسة نظرية تحليلية في التجارة الدولية
إشكالية الدراسة	كيفية فهم عمليات التصدير والاستيراد والتحديات والمخاطر المرتبطة بها
أهداف الدراسة	فهم عملية التجارة الدولية وتقليل المخاطر تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإدارة مخاطر التجارة الدولية
منهج الدراسة	منهج وصفي تحليلي
نتائج الدراسة	ضرورة اتباع خطوات منظمة في التصدير والاستيراد وجود مخاطر رئيسية (ثقافية، اقتصادية، عملة، تجارية) يجب إدارتها أهمية التجارة الدولية في دعم النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبين

❖ المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

من أجل توضيح مكانة الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة، تم اختيار مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع سياسات التصدير والاستيراد، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، خاصة في ما يتعلق بالسياسات التجارية والمعايير الدولية، وهو ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم 5: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية

الدراسة	أوجه الإختلاف	أوجه التشابه
الدراسة الأولى **بركان أنيسة، 2022**	دراستنا تربط السياسات بالمعايير الدولية وتبرز ضعف التطبيق العملي في الجزائر	التركيز على تنويع الصادرات وتحليل السياسات التجارية
الدراسة الثانية **مفتاح حكيم، 2008**	دراستنا تقيس مدى التوافق الفعلي مع المعايير الدولية وليس فقط الإطار النظري	الاهتمام بالاندماج في الاقتصاد العالمي والسياسات التجارية
الدراسة الأجنبية الأولى **Kasahara & Lapham** **2008**	دراستنا تركز على حالة الجزائر وتظهر ضعف فعالية السياسات مقارنة بالنتائج الإيجابية للدراسة	إبراز دور التصدير والاستيراد في تحسين الأداء الاقتصادي
الدراسة الأجنبية الثانية **Sheikh Qazzafi** **2024**	دراستنا تظهر وجود توافق جزئي فقط مع المعايير الدولية في التطبيق	التركيز على إجراءات التصدير والاستيراد والمعايير الدولية
الدراسة الحالية سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر وفق المعايير الدولية	تحليل قياسي للفترة 2000–2024 وإبراز فجوة بين المعايير الدولية والواقع (ضعف التنويع، تذبذب التجارة، محدودية الفعالية)	تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للسياسات التجارية ودور التصدير والاستيراد في دعم الاقتصاد، لكنها تتميز بالتركيز على تقييم مدى توافق هذه السياسات مع المعايير الدولية في الحالة الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل الأول :

في ختام هذا الفصل، تبين أن سياسات التجارة الخارجية تشمل مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تنقسم إلى أساليب سعرية وكمية وتنظيمية، تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجية، أبرزها حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازن الخارجي. كما تتباين هذه السياسات بين حرية التجارة والحماية التجارية، وتتأثر بعدة عوامل كالتنمية الاقتصادية وحجم السوق الداخلي.

أما على المستوى الدولي، فتشكل منظمة التجارة العالمية (WTO) الإطار الرئيسي لتنظيم التجارة الخارجية، من خلال مبادئها الأساسية كعدم التمييز والشفافية وحرية الدخول إلى الأسواق، إلى جانب الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن فعالية السياسات التجارية ترتبط بمدى توافقها مع هذه المعايير، وهو ما يستدعي تقييم الحالة الجزائرية في هذا الإطار.

المحور الثاني
الجانب التطبيقي

➢ المبحث الأول : واقع سياسات الإستيراد و التصدير في الجزائر

شهدت الجزائر خلال العقدين الماضيين تحولات كبيرة في سياستها التجارية، انتقلت فيها من مرحلة تحرير شبه كامل للتجارة الخارجية استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي، إلى مرحلة تشديد الإجراءات وحماية المنتوج الوطني بفعل تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز التجاري. ولدراسة هذه التحولات، يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يعرض الأول الإطار القانوني والتنظيمي للتجارة الخارجية، ويحلل الثاني سياسات تقييد الواردات وأثرها، بينما يقيم الثالث واقع سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات ومدى نجاعتها.

❖ المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي للتجارة الخارجية في الجزائر

الفرع الأول: تأسيس تعريفة جمركية جديدة

في سياق تعديل التعريفة الجمركية، صدر الأمر 01-02 المؤرخ في 2001/08/20، الذي من خلاله تم تأسيس تعريفة جمركية جديدة، حيث تم تخفيض النسبة المئوية للتعريفة من 45% في ظل قانون المالية لسنة 1997، إلى نسبة 30% في سنة 2001.[1]

تطورت التعريفية الجمركية بالنسبة للتعديل الجديد المعمول به ابتداء من يناير 1996 والذي ينص على إعفاء جمركي لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للبضائع غير المصنوعة بالجزائر والموجودة في قائمة تحدد عن طريق التنظيم وقد تم تخفيض المعدل الأقصى من 60% إلى 50% سنة 1997 ثم إلى 45% سنة 1999، التعريفة الجمركية لسنة 2002، تحتوي هذه التعريفة على ثلاث معدلات رئيسية:

- ⇐ 5 % بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز (المعدل المخفض)؛
- ⇐ 15% يعني بالخصوص المواد نصف المصنعة (المعدل المتوسط)؛
- ⇐ 30 % يخص المواد الموجهة للاستهلاك النهائي (المعدل المرتفع) . [2]

الفرع الثاني: تحديد القواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير

لقد تميز الإطار القانوني للتجارة الخارجية الجزائرية منذ بداية التسعينات بشبه فراغ قانوني، ذلك أن تنظيم عمليات الاستيراد و التصدير كان يتم عن طريق نصوص تشريعية و تنظيمية مختلفة، في غياب نص قانوني خاص يتعلق بالتجارة الخارجية ضمن وثيقة واحدة.

---

[1] /شريفي راضية، "**الإطار القانوني للتجارة الخارجية الجزائرية في ظل مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 52، العدد 3، 2015، ص 5

[2] / مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة، **التجارة الخارجية في الجزائر في ل سياسة الحماية التجارية**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، ديسمبر 2019، ص 8,

❖ **أهم النصوص التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية**

المرسوم التنفيذي رقم 09-429 : المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن إنشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية و تحديد تشكيلتها و مهامها و تنظيمها.

المرسوم التنفيذي رقم 09-102 : المؤرخ في 10 مارس 2009، يحدد الإجراءات المطبقة عند إستيراد و تصدير الأدوية ذات الإستعمال البشري.

الأمر رقم 03-04 : المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع.

المرسوم التنفيذي رقم 09- 296 : المؤرخ في 2 سبتمبر 2009، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 مايو 2009 ، الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة إستيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب (الجريدة رقم 51 المؤرخة في 06 سبتمبر 2009) . [1]

إن صدور الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد و التصدير، يعد هذا الأمر أول قانون خاص بالتجارة الخارجية الجزائرية ضمن وثيقة واحدة؛

إن الأمر رقم 03-04 الذي كرس مبدأ حرية الاستيراد و التصدير نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصفة منتظمة نشاطا وطنيا، نلاحظ أن هذا الأمر جاء ليكرس حرية التبادل التجاري، باستثناء عمليات الاستيراد و التصدير المتعلقة بالمنتوجات المخلة بالأمن و بالنظام العام و الأخلاق، يعتبر الأمر 03-04 إجراءا هاما في مسار الإطار القانوني للتجارة الخارجية الجزائرية، حيث أكد على حرية المبادلات التجارية الخارجية، كما تضمن العديد من الإجراءات و الآليات لتحفيز و تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و إنشاء مجلس وطني استشاري لترقية الصادرات، و إنشاء وكالة لترقية التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: تدابير حماية المنتوج الوطني (آليات الدفاع التجاري)

وقد تكون الحماية التعريفية في كثير من الحالات، غير كافية لضمان حماية المنتوج الوطني، ولهذا تم اتخاذ تدابير الدفاع التجارية طبقا للأمر 03/04، وتطبق هذه الأخيرة في حالة استيراد منتوج ما بكميات تؤدي إلى إلحاق ضرر جسيم لفرع من الإنتاج الوطني بخصوص المنتوجات المماثلة أو المنافسة له مباشرة. وتتمثل تدابير الدفاع التجارية حسب هذا الأمر، في التدابير الوقائية أو التعويضية أو تدابير مضادة للإغراق.

[1] / موقع المديرية الجهوية للتجارة باتنة، تم الإطلاع عليه يوم 20-05-2026، بتوقيت 14:27 Pm
https://www.drcbatna.dz/index.php/2013-08-06-09-31-48/commerce-exterieur

1. **التدابير الوقائية**

يتمثل هذا الإجراء في توقيف ما يسمى بالربط التعريفي (Consolidation Tarifaire) و ذلك عن طريق رفع معدل التعريفة الجمركية بالنسبة للمنتوجات المستوردة بكميات متزايدة بحيث تؤدي إلى إلحاق ضرر بفرع من الإنتاج الوطني، وقد تؤخذ التدابير الوقائية في شكل تقييد في كمية المنتوجات المستوردة.

2. **الإجراءات التعويضية**

بحيث يمكن فرض نسبة في شكل حق تعويضي على كل دعم يستفيد منه إنتاج أو تصدير أو نقل لمنتوج يلحق تصديره إلى الجزائر ضرر كبير لفرع من الإنتاج الوطني.

3. **فرض اجراء ضد الإغراق**

يقصد بالإغراق في اللغة التجارية، إدخال سلعة ما إلى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلد المصدر، يمكن اتخاذ تدابير ضد استيراد منتوجات أجنبية يكون سعر تصديرها إلى الجزائر أدنى من قيمته العادية في بلد المنشأ وذلك إذا تم إثبات أن مواصلة استيرادها، سيلحق ضررا كبيرا بفرع من الإنتاج الوطني.[1]

الفرع الرابع: القيود النظامية والقانونية على الاستيراد (التوطين البنكي ورأس المال)

القيود النظامية وتنفيذ عمليات الاستيراد... فرض المشرع التوطين المصرفي المسبق لدى بنك وسيط معتمد. يتمثل التوطين المصرفي في إلزامية أن يكون للمتعامل الاقتصادي محل مصرفي. [2]

التدابير الخاصة باستيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة بيعها على حالتها... أصبح يمنع ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة بيعها على حالتها، إلا من قبل الشركات التي يساوي أو يفوق رأسمالها 20 مليون دج محرر كلي؛تحديد كيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها ، يجب أن تكون القوانين الأساسية للشركات التجارية مطابقة لأحكام نسبة تملك الشركاء الجزائريين من رأسمالها للقيام بكل عملية قيد في السجل التجاري.[3]

[1] / شريفي راضية، **المرجع السابق**، ص 5

[2] / نعناعة بو حفص جلاب، تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بين ضوابط الحرية و التقييد، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 6.

[3] / بوكزاطة سليم، المنظمة العالمية للتجارة و الإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية–دراسة حلة الجزائر–، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية : 2001–2002، ص 8–9.

❖ المطلب الثاني: تحليل سياسات تقييد الواردات في الجزائر

اتخذت الجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2024) مجموعة من الإجراءات التقليدية وغير التقليدية للتحكم في فاتورة الاستيراد. ويتناول هذا المطلب تحليل تطور الواردات الجزائرية، وأهم أدوات التقييد المستخدمة، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

أولا: تطور فاتورة الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2024

سياسات تقييد الواردات تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد. و لإبراز هذا الدور نقوم بتمثيل التقلبات التي عرفتها فاتورة الاستيراد، وربطها بمراحل التشديد أو التخفيف في سياسات التقييد بهدف تحديد اللحظات التي لجأت فيها السلطات إلى إجراءات وقائية (كالإجراءات البنكية أو قوائم المنع) في أوقات تراجع عائدات المحروقات.

الشكل رقم -1- منحنى تطور نسبة تغير واردات السلع والخدمات في الجزائر2024-2000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 1

نلاحظ من المنحنى موجات من التوسع والانكماش في فترات مختلفة نذكرها كمايلي:

⇐ **ما قبل 2009 تمثل فترة الازدهار:** سجلت الواردات زيادات سنوية إيجابية وعالية تجاوزت أحيانا 20%، بفعل ارتفاع عائدات المحروقات وسياسة استيرادية أقل تقييد.

⇐ **صدمة الأزمة المالية (2009):** انخفض المنحنى بشدة إلى قيم سالبة، نتيجة أول موجة تقييد استيرادية ردا على تراجع الأسعار.

⇐ **مرحلة التذبذب (2010–2019):** في هذه الفترة نلاحظ أنها تخللتها ارتفاعات وانخفاضات، لكنها اتجهت نحو الانكماش مع تفاقم العجز التجاري، مما دفع السلطات لإصدار قوانين تقيد الاستيراد (كإجراءات البنك المركزي وقوائم السلع الممنوعة).

⇐ **الذروة الانكماشية (2020–2021):** سجل المنحنى انخفاضات استثنائية أكثر من –20%، بسبب جائحة كورونا وتعليق النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تشديد إجراءات الاستيراد بهدف ترشيد النفاذ إلى الصرف الأجنبي.

⇐ **مرحلة التعافي (2022–2024):** عادت النسبة نحو الاستقرار النسبي، لكنها ظلت متواضعة مقارنة بفترة ما قبل 2014، مما يعكس استمرار سياسات حماية المنتوج المحلي (خاصة في الصناعات الغذائية والكهربائية) مع إعادة فتح محدود لبعض فواتير الاستيراد لتخفيف الندرة.

من خلال المنحنى نستنتج أن سياسات تقييد الواردات في الجزائر لم تكن خطية أو ثابتة بل كانت استجابة ظرفية لأزمات الميزان التجاري. هذا النمط المتقطع خلق حالة من عدم الاستقرار للسوق المحلي والشركاء التجاريين، ومعظم التقييدات استهدفت حماية القطاعات الوطنية دون بناء بدائل إنتاجية كافية، مما جعل تأثيرها على تحسين الميزان التجاري مؤقتا ومرتبطا مباشرة بهبوط الطلب المحلي وليس بزيادة تنافسية الصادرات.

ثانيا: أهم إجراءات تقييد الواردات في الجزائر

استجابة لتصاعد فاتورة الاستيراد وتراجع أسعار النفط، لجأت الحكومة الجزائرية إلى حزمة من الإجراءات التقليدية وغير التقليدية. يلخص الجدول التالي أهم هذه الإجراءات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم-2- تطور آليات تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024 بين التحرير المؤقت والعودة إلى الحماية

السنة	الإجراء	النوع	الهدف	النتيجة
2000–2008	إلغاء القيود الكمية	تحرير	تلبية متطلبات صندوق النقد الدولي	فتح السوق أمام الواردات
2009–2015	القرض المستندي	إداري	مراقبة عمليات التسديد	تقييد عمليات الإستيراد
2014–2018	فرض رخص الإستيراد	كمية	تقييد إستيراد سلع معينة	تراجع بعض الواردات
2014–2016	حصص الإستيراد	كمية	تحديد كميات محددة للإستيراد	انخفاض فاتورة الإستيراد
2016–2019	الرسم الإضافي الوقائي	مالية	حماية مؤقتة للصناعة المحلية	زيادة كفلة السلع المستوردة
2016–2018	الحظر المؤقت	كمية	منع استيراد 22 نوع من السلع النهائية	تراجع ملحوظ للواردات
2019	رفع الحظر و العودة إلى الحرية	تحرير	تخفيف القيود	عودة الواردات للإرتفاع
2020–2021	تعليق دفع ثمن الواردات غير الأساسية	إداري	السيطرة الكاملة على عمليات التحويل إلى الخارج	تباطؤ ملحوظ في منح رخص الإستيراد
2022–2023	حظر إستيراد السلع ذات المنفعة المماثلة محليا	كمي	حماية المنتوج الوطني في إطار سياسة الإنتاج المحلي أولا	تراجع واردات السيارات و الأجهزة الإلكترونية الجاهزة
2023–2024	إلزام المستوردين بمعاملات الدفع عبر البنوك العمومية و إعادة تقييم قائمة الحصص	مالي كمي	تضييق الخناق على تحويلات التجارة الخارجية غير الرسمية	استمرار الإنكماش مع بوادر فتح محدود لبعض المواد الأولية

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير الصندوق النقد الدولي و تقارير حول سياسة ترشيد الإستيراد منشورة

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن سياسات تقييد الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024 تميزت بالتقلب الحاد بين مرحلتين متعارضتين هما :

⇐ مرحلة تحرير شبه كامل في الأعوام الأولى إرضاء لمتطلبات صندوق النقد الدولي

⇐ ومرحلة تشديد تصاعدي بدءا من 2009 لم تلبث أن تحولت إلى حظر كمي ورسوم مالية مع تراجع أسعار المحروقات

غير أن اللافت هو العودة السريعة إلى مزيد من التقييد بعد رفع الحظر المؤقت سنة 2019، لكن بآليات إدارية ومالية أكثر تعقيد تتمثل في تعليق الدفع وإلزامية البنوك العمومية، الذي أدى إلى تحول في طبيعة التقييد من الأداة الكمية المباشرة إلى الأداة الإجرائية غير المباشرة.

وهنا يبرز لب موضوع الدراستنا إذ تكشف هذه التقلبات أن السياسة التجارية الجزائرية كانت استجابة ظرفية لأزمات الميزان التجاري أكثر منها رؤية استراتيجية طويلة المدى. وبناء عليه، يهدف هذا التحليل إلى إثبات أن غياب الاستقرار في السياسات التجارية أدى إلى جانبين متناقضين؛ نجاح مؤقت في خفض فاتورة

الاستيراد، لكن في المقابل تعميق عدم التوافق مع المعايير الدولية للتجارة، وعلى رأسها مبدأ الشفافية وعدم التمييز، إضافة إلى فشل هذه السياسات في بناء بدائل إنتاجية تصديرية مستدامة خارج قطاع المحروقات.

رابعا: تطور متوسط التعريفة الجمركية

تعكس التعريفة الجمركية توجه السياسة التجارية للدولة فارتفاعها يشير إلى توجه حماية، وانخفاضها يشير إلى توجه تحريري.

الشكل رقم -2- مسار متوسط التعريفة الجمركية في الجزائر بين الحماية والتحرير(2001–2022)

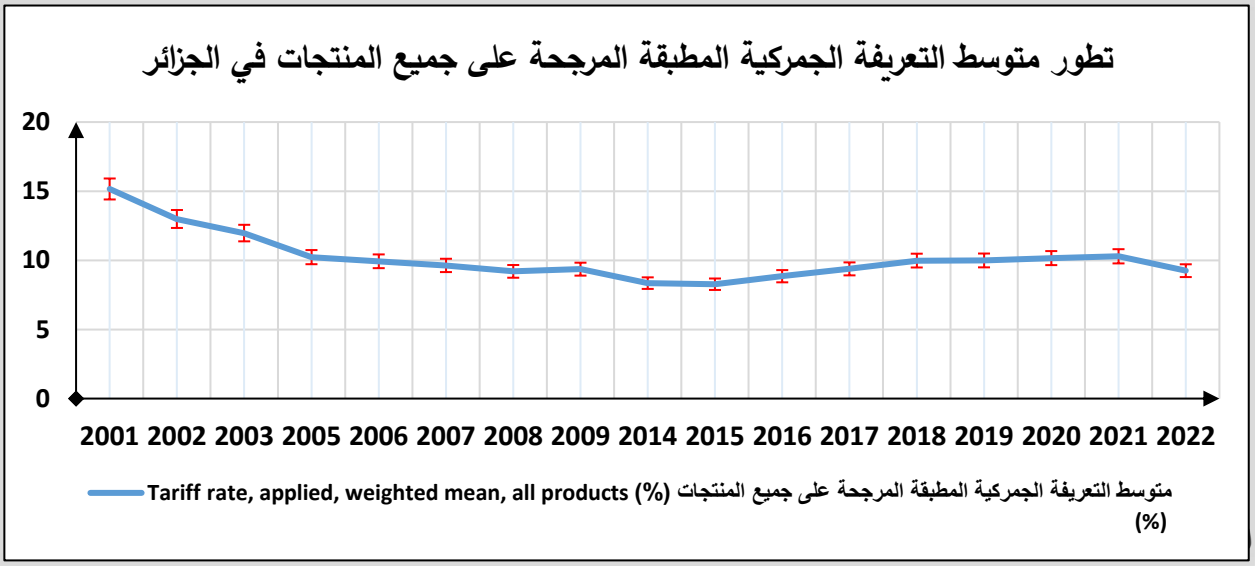

يتضح من الشكل أعلاه أن متوسط التعريفة الجمركية المطبقة في الجزائر بقيت محصورة بين 5% و20% طوال الفترة 2001–2022، مع اتجاه عام نحو الانخفاض التدريجي. فقد كانت النسبة مرتفعة نسبيا (حوالي 20%) في بداية الألفية، ثم أخذت في الانخفاض ليصبح المعدل في حدود 10% بعد سنة 2005، ليستقر بعدها عند مستويات أقل من 10% ابتداء من 2015. هذا المنحنى التنازلي يعكس، في ظاهره توجه تحريري نحو فتح السوق أمام الواردات. هذه الفترة شهدت تشديد غير مسبوق للواردات عبر وسائل غير جمركية كالحظر الكمي والقرض المستندي وإجراءات البنك المركزي. مما يعني أن الجزائر استعاضت عن التعريفة الجمركية المرتفعة (غير المتوافقة مع التزاماتها الدولية) بآليات إدارية ومالية أكثر تعقيد وأقل شفافية لتحقيق نفس الهدف وهو حماية المنتوج المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد.

وبذلك، ورغم أن متوسط التعريفة يظهر تحرر تجاري على الورق، إلا أن الواقع يكشف عن سياسة تقييدية محكمة خارج إطار الجمارك، وهو ما يعد انحرافا عن مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تفضل التعريفة الجمركية كأداة وحيدة وواضحة لحماية السوق.

خامسا: تقييم فعالية سياسات تقييد الواردات في الجزائر

لتقييم فعالية هذه السياسات، نعتمد على مؤشرين رئيسيين: تطور قيمة الواردات المطلقة، نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي كمايلي:

1- تحليل نسبة الواردات من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

لا يعطي تحليل واردات الجزائر بالقيمة المطلقة صورة كاملة عن درجة انفتاح الاقتصاد، إذ تتأثر هذه القيمة بتقلبات أسعار المحروقات وتغير سعر الصرف. لذلك، يكتسب مؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهمية ، لأنه يعبر عن الوزن النسبي للاستيراد في النشاط الاقتصادي الكلي، بغض النظر عن التضخم أو تقلبات العملة. وإعداد المنحنى البياني التالي يسمح بتقييم مدى نجاعة سياسات تقييد الواردات في خفض اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، بعيدا عن التأثيرات السعرية المؤقتة.

الشكل رقم -3- تطور واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

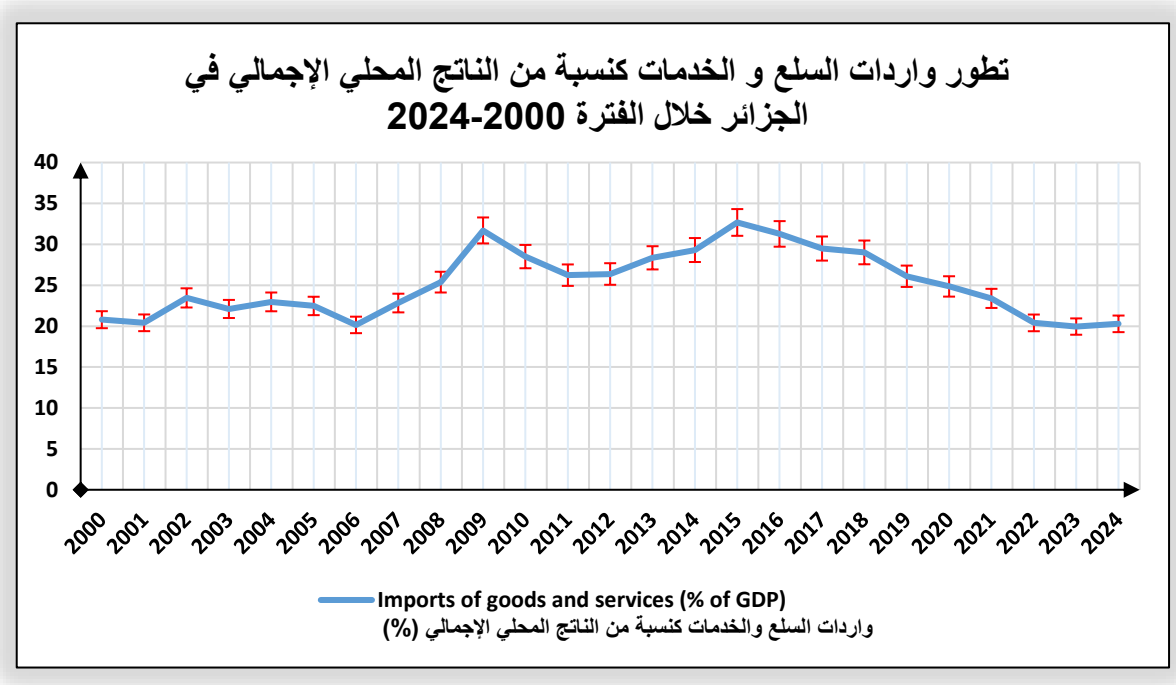

المصدر: من إعداد طالبين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 1

يظهر الشكل أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 20% و35% خلال الفترة 2000–2024، مع مسار منخفض واضح بعد العام 2015.

⇐ **مرحلة الصعود (2000–2014):** ارتفعت النسبة من حوالي 20% إلى ذروتها 35% سنة 2014، متزامنة مع وفرة السيارة النفطية وانفتاح السوق

⇐ **مرحلة الانكماش (2015–2024):** انخفضت النسبة تدريجيا لتبلغ حوالي 17% سنة 2024، أي أقل من مستوى سنة 2000

هذا الانخفاض الحاد بعد 2014 لم يأتِ نتيجة تحسن الإنتاج المحلي أو تنافسية الصادرات، بل كان انعكاس لسياسات التقييد المشددة (الحظر، القرص المستندي، إجراءات البنك المركزي). أي أن الجزائر نجحت في خفض ثقل الواردات في الاقتصاد، لكن عبر تضييق الاستيراد لا تعويضه بإنتاج وطني بديل. وهذا ما يجعل النسبة المنخفضة مؤشرا على اقتصاد مغلق أكثر منه على اقتصاد منتج.

2- تحليل معدلات نمو الواردات السنوية

بعد تحليل وزن الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، نقوم بمنحى تطور معدلات النمو السنوية للواردات لقياس مدى استجابة السياسات التجارية للصدمات الخارجية والتوجهات الداخلية. فهذا المؤشر يعكس الحركة الفعلية للواردات من سنة إلى أخرى كمايلي :

الشكل رقم -4- تطور معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات في الجزائر(2000–2024)

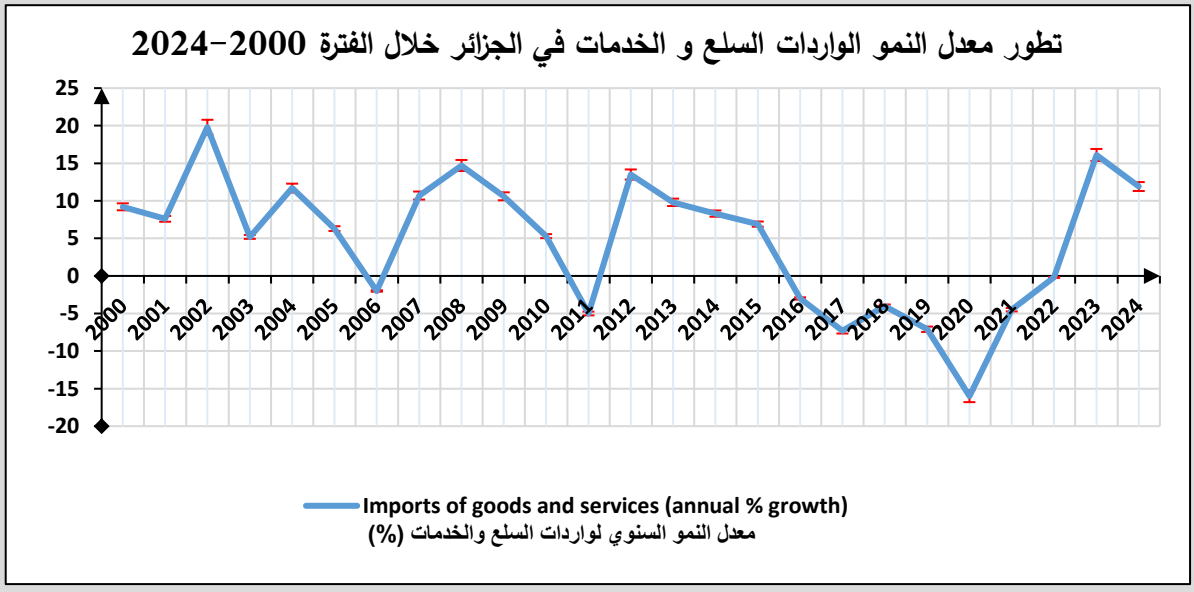

المصدر: من إعداد طالبين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 1

يكشف الشكل أعلاه عن تذبذب حاد في معدلات نمو الواردات السنوية، حيث تراوحت بين نمو إيجابي يتجاوز 20% أعوام 2003 و2005 و2012، ونمو سلبي بلغ 15-% سنة 2009 ومرة أخرى سنة 2020.

⇐ **قبل 2015:** نلاحظ النمو الإيجابي مع ارتفاعات قياسية في سنوات الوفرة النفطية.

⇐ **بعد 2015:** دخول في موجة من الانكماشات المتكررة، مع استثناءات سنة 2017 و2021 التي عاد فيها النمو إيجابية لكنه لم يستعد مستوياته السابقة.

الملاحظ أن التراجعات الحادة في نمو الواردات (2009، 2016، 2020، 2023) كانت دائما مرتبطة بصدمات خارجية (انهيار النفط، و كوفيد) أو بإجراءات تقييدية حادة (حظر، قرص مستندي). لكن بمجرد تخفيف القيود أو تحسن الظروف، عاد النمو إيجابيا بسرعة، وهذا دليل على أن الإنتاج المحلي لم يحل محل الواردات بشكل مستدام. فلو كانت سياسات الإحلال ناجحة، لرافق الانخفاض في الواردات استقرار في النمو السنوي عند مستويات متدنية جديدة، لكن الواقع أن كل موجة انكماش تليها موجة انتعاش استيرادي، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة للاستيراد، وأن إجراءات التقييد لم تنجح في بناء قدرات إنتاجية محلية بديلة، بل علقت النشاط الاقتصادي بأكمله على توفر التمويل الخارجي للواردات.

المطلب الثالث: واقع سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات

تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد التحديات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة. وقد أدركت الدولة خطورة هذا الاعتماد الأحادي، خاصة مع تقلبات أسعار النفط، فسعت إلى ترقية الصادرات غير النفطية من خلال مجموعة من البرامج والإستراتيجيات. يتناول هذا المطلب تحليل واقع هذه السياسات، وتطور الصادرات خارج المحروقات، وهيكلها، والتحديات التي تواجهها.

أولا: تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نجاح أي سياسة تجارية لا يقاس فقط بقدرتها على خفض فاتورة الاستيراد، بل وبقدرتها على بناء بدائل تصديرية مستدامة تقلل الاعتماد على عائدات النفط والغاز. ومن هنا، يأتي تحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كاختبار حقيقي لفعالية السياسات المطبقة خلال العقدين الماضيين.

الشكل رقم -5- تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الجزائر خلال 2000–2024

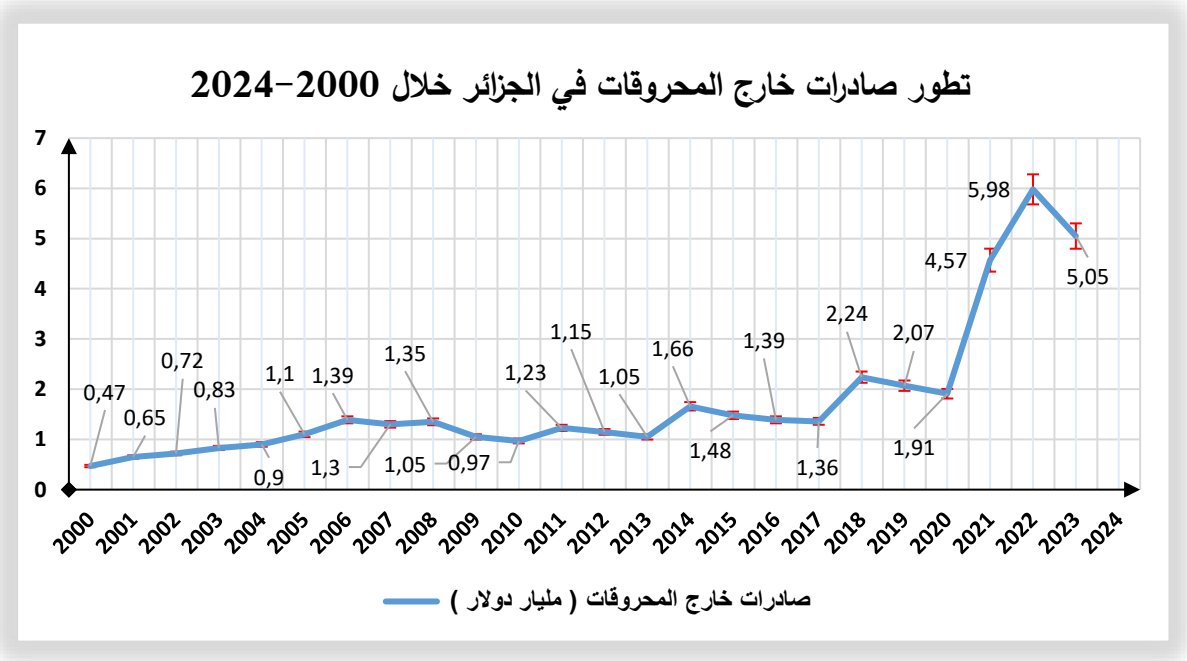

المصدر: من إعداد طالبين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 1

يظهر الشكل أعلاه أن الصادرات خارج المحروقات ظلت طيلة الفترة 2000–2024 منخفضة وبطيئة النمو، حيث لم تتجاوز في معظم السنوات حاجز 5 مليارات دولار، باستثناء قفزات غير مستقرة بعد سنة 2020.

⇐ **مرحلة الركود (2000–2015):** تراوحت القيمة بين مليارين و4 مليارات دولار، مع تقلبات طفيفة تعكس ضعف القاعدة الإنتاجية التصديرية.

⇐ **مرحلة الصحوة المحدودة (2016–2024):** بدأت تظهر قفزات خاصة بعد 2020، لتصل إلى حوالي 7 مليارات دولار سنة 2023-2024، لكنها تبقى بعيدة عن فاتورة الواردات التي تجاوزت 40 مليار دولار في بعض السنوات.

المفارقة التي يفضحها هذا الشكل هي أنه خلال الفترة نفسها التي شهدت تشديد غير مسبوق على الواردات ، لم تشهد الصادرات خارج المحروقات نفس الشئ. أي أن سياسات التقييد لم تصاحبها سياسات فعالة لترقية الصادرات، مما أدى إلى استمرار العجز التجاري الهيكلي. فبدلا من تحويل الموارد من الاستيراد إلى التصدير، تم فقط كبح الاستيراد دون بناء قدرة تصديرية بديلة. وهذا يبرز خلل في الاستراتيجية التجارية الجزائرية، التي ركزت على تقييد الواردات وأهملت تنويع الصادرات.

ثانيا: تطور معدل النمو الصادرات السلع و الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

بعد أن تبين من الشكل السابق أن القيمة المطلقة للصادرات خارج المحروقات بقيت منخفضة، ، ننتقل إلى تحليل معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات (بما فيها المحروقات)، لكي نعرف متى كانت الصادرات في توسع ومتى انكمشت، و نقوم بمقارنة سلوكها مع سلوك الواردات.

الشكل رقم -6- تطور معدل النمو الصادرات السلع و الخدمات في الجزائر 2000-2024

المصدر: من إعداد طالبين بالإعتماد على بيانات الملحق رقم 1

يكشف الشكل عن تقلبات حادة في معدل النمو السنوي للصادرات، تتراوح بين نمو إيجابي كبير (أعلى من 20% في سنوات مثل 2000، 2003، 2008، 2017) ونمو سلبي عميق (أقل من 20-% في سنوات مثل 2009، 2015، 2020).

هذه التقلبات العنيفة تعكس تبعية الصادرات الجزائرية لأسعار المحروقات، وليس لجهود ترقية الصادرات خارج المحروقات. لانه في سنوات ارتفاع النفط، يقفز معدل النمو، وفي سنوات انهياره، ينهار المؤشر. وإذا قارنا هذا السلوك مع سلوك الواردات (الشكل رقم 4)، نجد أن الواردات والصادرات تتأرجحان معا خلف سعر النفط، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري لم ينجح في فك الارتباط بين ما يصدره (محروقات) وما يستورده.

والنتيجة أن سياسات تقييد الواردات، مهما كانت شديدة، لا تستطيع تعويض هذا الخلل الهيكلي، لأنها تتعامل مع ارتفاع فاتورة الاستيراد وليس مع سببها (غياب صادرات مستقرة ومتنوعة).

ثالثا: تقييم فعالية سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات

لتقييم فعالية سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2024، سنعتمد على ثلاث زوايا رئيسية: التسهيلات المقدمة (المدخلات)، النتائج المتحققة (المخرجات)، والفجوة بين النص والتطبيق.

1- تقييم التسهيلات المقدمة

أقرت الجزائر منظومة متكاملة من التسهيلات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويمكن تصنيفها كالتالي:

أ) التسهيلات المالية

نصت المادة 07 من القانون 09-02 (سبتمبر 1990) على السماح للمصدر بالتصرف في جزء أو كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية التصدير خارج المحروقات. كما أكد الأمر 03-04 (جويلية 2003) مبدأ حرية التصدير مع إمكانية تسجيل 50% من حصيلة الصادرات.

⇐ هذه الإجراءات جيدة نظريا، لكن عدم تفعيلها بشكل مرن حال دون تحفيز حقيقي للمصدرين.

ب) التسهيلات الضريبية

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة تصل إلى 5 سنوات (المادة 12 من قانون المالية 1996)
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للمبيعات الموجهة للتصدير (المادة 13).
- الإعفاء من الدفع الجزئي (VF) والرسم على النشاط المهني (TAP) للصادرات خارج المحروقات (المادة 19، مدعومة بالمادة 06 من نفس القانون).

⇐ هذه الإعفاءات موجودة لكنها لم تخلق ديناميكية تصديرية بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.

ت) التسهيلات الجمركية

نص القانون الجمركي على:

- التصدير المؤقت (المادة 195): يسمح بتصدير البضائع لإعادة تحويلها أو عرضها في المعارض.
- نظام القبول المؤقت (المادة 174): يسمح بقبول البضائع المستوردة المعدة للتصدير دون رسوم.

- نظام المستودعات الجمركية (المادة المشار إليها): تخزين السلع إلى حين تصديرها دون رسوم ما لم تدخل السوق المحلية.

⇐ تسهيلات جمركية جيدة لكن تفعيلها العملي يظل محدوداً بسبب البيروقراطية وضعف الخدمات اللوجستية

2- تقييم النتائج المتوصل إليها و مدى توافقها مع المعايير الدولية

يمكن تقييم فعالية سياسات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال النظر إلى مدى توافق نتائجها الفعلية مع المعايير الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولا: النتائج الكمية

تبين من التحليل السابق أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 7 مليار دولار، وأن نسبتها من إجمالي الصادرات ظلت أقل من 10%، كما ظل معدل نموها السنوي مرتبط بتقلبات أسعار النفط. وبمقارنة هذه النتائج مع المعايير الدولية (كمعيار تنويع الاقتصاد الصادر عن الأمم المتحدة الذي يشجع على رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى أكثر من 20%، ومعيار الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الذي يشترط فك الارتباط بين الصادرات وسلعة واحدة)، نجد أن الجزائر لم تحقق التوافق الجوهري مع هذه المعايير.

ثانيا: التسهيلات المطبقة

أقرت الجزائر تشريعات متوافقة شكليا مع المعايير الدولية، حيث تضمن قانون المالية 1996 إعفاءات ضريبية من TVA وIBS وTAP للصادرات، وهو ما تسمح به اتفاقية SCM لمنظمة التجارة العالمية شريطة عدم التمييز. كما أقر القانون الجمركي أنظمة التصدير المؤقت والقبول المؤقت (المادتان 174 و195)، وهي أنظمة تتوافق تماما مع اتفاقية كيوتو لإعادة الاستيراد. بل إن دعم تصدير التمور بنسبة 80% من نفقات النقل و5 دج/كغ (القرار الوزاري 2001) يظل ضمن حدود التفاوت المسموح به للدول النامية بموجب اتفاقية الزراعة.

ثالثا: الفجوة بين التوافق النظري والتوافق الفعلي

رغم هذا التوافق التشريعي، فإن الجزائر فشلت في تحقيق التوافق الجوهري مع أهداف المعايير الدولية، أي تحقيق تنويع حقيقي للصادرات وتقليل الاعتماد على المحروقات. فوجود النصوص القانونية المتوافقة مع المعايير العالمية لم يترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- ضعف البيئة الإنتاجية المحلية
- وغياب التنسيق بين سياسات تقييد الواردات وسياسات ترقية الصادرات،

- عدم كفاءة آليات المتابعة والتنفيذ.

يمكن القول إن السياسات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات متوافقة شكليا مع المعايير الدولية على مستوى النصوص، لكنها غير متوافقة واقعيا مع النتائج المتوقعة من هذه المعايير، مما يعكس فجوة واضحة بين التشريع والتطبيق. وبالتالي، فإن نجاح هذه السياسات يبقى محدود وهش، ولا يمكن اعتباره نموذج جيد في تنويع الاقتصاد وفق المعايير الدولية.

➢ المبحث الثاني: تقييم مدى توافق السياسات التجارة الجزائرية مع المعايير الدولية

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى توافق السياسات التجارية الجزائرية خلال الفترة 2000–2024 مع المعايير الدولية، من خلال رصد مظاهر التوافق من جهة، والانعكاسات السلبية والتحديات التي تحد من التوافق الكامل من جهة أخرى كمايلي:

❖ المطلب الأول: مظاهر توافق السياسات الجزائرية مع المعايير الدولية

على الرغم من التقلبات التي شهدتها السياسة التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة، إلا أنه يمكن رصد عدة مظاهر للتوافق مع المعايير الدولية، وخاصة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تشجع على الشفافية، وعدم التمييز، واستخدام التعريفة الجمركية كأداة أساسية بدلا من القيود الكمية.

أولا: الاعتراف بمبدأ حرية التجارة في النصوص القانونية

يعتبر الأمر رقم 04-03 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، أول قانون جزائري يكرس صراحة مبدأ حرية المبادلات التجارية، إذ ينص على أن عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي، وهو ما يتوافق مع المادة XI من اتفاقية GATTالتي تنص على إلغاء القيود الكمية، كما أن هذا الأمر أنشأ آليات للدفاع التجاري (تدابير وقائية، تعويضية، ومضادة للإغراق) تتماشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في هذا المجال.

ثانيا: توافق التعريفة الجمركية الجزائرية مع مبدأ الشفافية

عملت الجزائر على تخفيض معدلاتها الجمركية تدريجيا من 60% في التسعينيات إلى 30% كحد أقصى سنة 2001، ثم استمرارها في حدود 30-15-5% (مواد استهلاكية، نصف مصنعة، مواد أولية)، وهو هيكل تعريفي بسيط وواضح يتوافق مع مبدأ الشفافية المنصوص عليه في المادة X من اتفاقيةGATT

ثالثا: التسهيلات المالية والضريبية والجمركية الممنوحة للمصدرين

في إطار تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أقر المشرع الجزائري مجموعة من التسهيلات التي تتفق مع المعايير الدولية المسموح بها لدعم الصادرات في الدول النامية، وأهمها[1]:

أولا: التسهيلات التي شهدها التصدير خارج قطاع الخروقات

لجأت الجزائر إلى التصدير خارج قطاع المحروقات كحل بديل للاعتماد على المحروقات التي لم تشهد ثباتا في أسواقها، إذ يعد التصدير خارج قطاع الخروقات مصدرا جديدا للتمويل الخزينة العامة باحتياط العملة

[1] / الشاهد كلثوم، بوطالبي وفاء، برحمون نور الهدى، **دور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، شعبة العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة الجامعية: 2023-2024.

الصعبة وعلى الرغم من بعض التسهيلات التي أقرتها الدولة من خلال المنظومة التشريعية الوطنية لتسهيل عملية التصدير والمشاركة في فعاليات التجارة الخارجية والمتمثلة في:

1- التسهيلات المالية

أقر المشرع الجزائري في منظومة القانونية مجموعة من التسهيلات المالية للمصدر خارج قطاع المحروقات ومن ضمن هذه التسهيلات طبقا لما جاء في نص المادة 07 من القانون 09-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 حيث نصت على " يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية التصدير في المنتجات خارج المحروقات" .

كما كرس المشرع مبدأ حرية تصدير واستيراد السلع من خلال الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة على المطابقة على الاستيراد والتصدير حيث ينص الأمر على "يمكن لأي شخص معنوي أو طبيعي مباشرة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف "الأمر الذي يمكن المصدرين من تسجيل 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم، هذا وقد تم تقرير الدعم لتصدير بعض المواد مثل التمور الذي يستفيد تصديرها من دعم مزدوج بقا لما جاء في القرار الوزاري المشترك بين التجارة والفلاحة سنة 2001 المتطلّب في التكفل بـ80% من نفقات النقل وتمنح 5 دج لكل كلف للتشجيع الإنتاج والتصدير

2- تسهيلات متعلقة بالضرائب

تعتبر الضرائب مهمة في مجال التجارة الخارجية وذلك لكون بعض المنتجات يخصص لها إعفاء ضريبي سواء كان إعفاء كلي أو إعفاء جزئي.

⇐ **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركاتIBS**

نصت عليه المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 حيث قد يمتد إلى غاية 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات والتي تحقق التصدير للخارج أما بالنسبة لوكالات السياحة والأسفار فإن مدة الإعفاء لا تتجاوز 03 سنوات.

⇐ **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافةTVA**

طبقا لما ورد في نص المادة 13 من قانون المالية فإنه تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

⇐ **الإعفاء من الدفع الجزئي VF ومن الرسم على النشاط المهنيTAP**

بالرجوع للقانون المالية 1996 وطبقا لما ورد في نص المادة 19 فقد جاء الإعفاء للصادرات خارج قطاع المحروقات باستثناء بعض الخدمات المتعلقة بالبنوك والنقل وإعادة التأمين وقد تم تدعيم هذه المادة بالمادة 06 من نفس القانون.

3- تسهيلات جمركية

أورد قانون الجمركي على أن إجراءات التجارة الخارجية تستفيد من نقل وتحويل البضائع دون أية رسوم الأمر الذي ينعكس على سعر المنتج الموجه للتصدير، كما أنها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع المنتجات الموجهة للتصدير ومن ضمن الأنظمة التي أقرت ذلك:

⇐ التصدير المؤقت

طبقا لما ورد في نص المادة 195 من القانون الجمركي على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعارض والتظاهرات الثقافية يمكن أن تصدر بصفة نهائية إلى الخارج.

⇐ نظام القبول المؤقت

أوردته المادة 174 من نفس القانون والذي يسمح بقبول البضائع المستوردة والمعده للتصدير في الإقليم الجمركي دون أية رسوم

⇐ نظام المستودعات الجمركية

يتم تطبيق القيود الجمركية في هذا النظام من خلال بقاء السلع في المخازن إلى أن يتم تصديرها إلى الخارج ولمدة محددة تعتبر استثناء من القاعدة إلا أنه قد تفرض عليها رسوم وضرائب أخرى إذ دخلت السوق المحلية.

❖ المطلب الثاني: التحديات و المعوقات التي تحد من التوافق مع المعايير الدولية

على الرغم من مظاهر التوافق المشار إليها سابقا، إلا أن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أو حتى الالتزام التدريجي بمعاييرها، يحمل جملة من الانعكاسات السلبية والتحديات التي قد تحد من قدرة الجزائر على تحقيق توافق كامل مع هذه المعايير، ويمكن رصدها على النحو التالي[1]:

أولا: مظاهر التوافق السياسات التجارية مع المعايير الدولية في الجزائر

تستلزم الجزائر بتخفيض التعريفة الجمركية، و إستبدال كافة الإجراءات و العوائق التجارية بالتعرية الجمركية بإنضمامها للفضاء التجاري الدولي، و هذا يؤدي إلى الزيادة من حركة السلع و الخدمات على مستوى التجارة الخارجية، و بالرغم من أن نسبة الرسوم الجمركية ستكون منخفضة، إلا أن التنوع في السلع و زيادة نشاط الاستيراد، و دخول سلع جديدة كانت محظورة من قبل سيزيد من حصيلة الرسوم الجمركية. فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فإن إندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء التجاري العالمي يلزم إدارة الجمارك

[1] / مامش حسيبة، **العامل الدولي و الإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية-دراسة حالة-**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية:2010-2011، ص 213-214.

بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، فتتضر هذه الأخيرة إلى الإعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية مثلا، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع إستعمال الإعلام الآلي يسهل الإجراءات الجمركية للبضائع، و يساعد على إتخاذ قرارات سليمة و سرعة، و هذا بالإعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، و هكذا يتم تحديث إدارة الجمارك و تطويرها.

يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية، بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات و تبسيط الإجراءات، كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي، و تخفيض مدة بقاء البضائع في الموالي والمستودعات، و وضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الأجال، و بالتالي تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

⇐ الإستفادة من مجموع الإجراءات الممنوحة للدول النامية.

⇐ تعزيز قدرة الجزائر على مواصلة إصلاحاتها الاقتصادية في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

⇐ جلب الاستثمار الأجنبي بالسماح للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري

⇐ إعادة الإعتبار للقطاع الفلاحي و تنمية الميزة التنافسية الزراعية نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري وإرتفاع

⇐ معدلات أرباح المؤسسة الزراعية (في ظل ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية المستوردة).

⇐ خلق ضغوط قوية لرفع المعايير المحلية بسرعة في المجالات الأساسية للإدارة والتكنولوجيا نتيجة المنافسة الأجنبية القوية.

ثانيا: التحديات التي تحد من التوافق مع المعايير الدولية في الجزائر

فالجزائر بعد إنفتاحها على النظام التجاري الدولي فإنه من المرتقب أن يحدث إنخفاض في الرسوم الجمركية، حيث أن الجزائر بعد اكتسابها لعضوية هذه المنظمة تلتزم بإحترام سقوف للتغيرات الجمركية لمختلف السلع و الخدمات و لا يمكن تجاوزها، و غالبا ما تكون هذه السقوف منخفضة، و منه تفقد الجزائر الحرية في فرض مستويات معينة من الرسوم الجمركية على السلع، و أهم المشاكل و الصعوبات التي تواجه إدارة الجمارك في فرض هذه الضرائب قواعد المنشأ فالقواعد الحالية الخاصة بالمنشأ لا تتضمن قواعد معينة لتحديدها، فهناك اختلاف في القواعد من دولة الأخرى، و هذا ما قد يتسبب في خلق حواجز تجارية، و إتباع سياسات حماية خفية، من شأنها أن تشكل حماية لمنتجات بعض الدول، و هو ما قد يؤدي إلى خلق حواجز تجارية أمام الدول، و المشكل الثاني التقييم الجمركي و بالخصوص في الدول النامية.

أما فيما يخص حقوق الملكية الفكرية، فقد تؤدي إلى تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقليل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب هذه القوانين و حضر التقليد، زيادة تكاليف الحصول على التكنولوجيا و براءات الاختراع المبتكرة لصعوبة نقلها، و الإحتكار و التحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا و الإختيارات و قيمتها المادية

و فيما يخص القوة الفنية على التجارة، حيث تجبر المنظمة العالمية للتجارة أعضاءها بالإلتزام بمواصفات قياسية محددة من طرف منظمة التقييس الدولية، و التي يصعب اليوم لأي مؤسسة أن تحقق التنافسية في غيابها، و المعروف أن الجزائر تفتقد للحد الأدنى منها.

⇐ ضعف قدرة الصناعة المحلية منافسة نظيرتها المستوردة كونها صناعة وليدة لم تمتلك الآليات التي تسمح بالمنافسة الكاملة.

⇐ إرتفاع كلفة مستوردات الجزائر من المواد الغذائية و خاصة الحبوب.

⇐ عدم تمكين الجزائر من فرض قيود كمية أو سعرية إضافة للحد من الإستيراد لبعض السلع التي يمكن أن تؤثر على تطبيق السياستين النقدية و المالية.

⇐ التوسع في الإستيراد للسلع المتوقع تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية عليها، و زيادة إستهلاكها مثل السيارات و الأجهزة، و غيرها من السلع.

خلاصة الفصل الثاني :

في ختام هذا الفصل تبين أن السياسات التجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) تميزت بالتقلب بين مرحلتي تحرير وتقييد، استجابة لأزمات الميزان التجاري أكثر منها رؤية استراتيجية طويلة المدى. وقد نجحت إجراءات تقييد الواردات في خفض فاتورة الاستيراد مؤقتا، لكنها لم تبني بدائل إنتاجية محلية مستدامة، مما جعل الاقتصاد لا يزال رهينة للاستيراد.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، ورغم وجود تسهيلات تشريعية متوافقة شكليا مع المعايير الدولية، إلا أنها ظلت ضعيفة ومحدودة، ولم ترافقها سياسات فعالة لتنويع الاقتصاد.

وبالمقارنة بين مظاهر التوافق (كحرية التجارة في النصوص، وهيكل التعريفة، والتسهيلات الممنوحة للمصدرين) والتحديات القائمة (كضعف الصناعة المحلية، والإجراءات الإدارية المعقدة، وغياب التنسيق بين السياسات)، يتضح وجود فجوة واضحة بين التوافق النظري والتوافق الفعلي، مما يستدعي إصلاحات أعمق لتحقيق اندماج حقيقي في النظام التجاري العالمي.

الخاتمة

خاتمة الدراسة :

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن سياسات التصدير والاستيراد تُعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم تجارتها الخارجية وتحقيق أهدافها الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وقد سعت الجزائر، من خلال مجموعة من الإصلاحات والإجراءات القانونية والتنظيمية، إلى تطوير سياساتها التجارية بما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز اندماجه في النظام التجاري الدولي.

كما أظهرت الدراسة أن الجزائر عملت على تبني العديد من التدابير المتعلقة بتنظيم الواردات وترقية الصادرات، إضافة إلى محاولتها التكيف مع المعايير الدولية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الدولية. غير أن واقع التطبيق كشف عن وجود عدة تحديات اقتصادية وهيكلية ومؤسساتية، من أبرزها استمرار التبعية للمحروقات، وضعف تنويع الصادرات، ومحدودية القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر تعرف توافقاً جزئياً مع المعايير الدولية، إلا أن هذا التوافق ما يزال يحتاج إلى المزيد من الإصلاحات والتحديثات التي تسمح بتحقيق فعالية أكبر في التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم الإنتاج الوطني، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية.

نتائج عامة :

- توصلت الدراسة إلى أن سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر شهدت عدة إصلاحات قانونية وتنظيمية بهدف تنظيم التجارة الخارجية ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.
- أظهرت الدراسة أن الجزائر سعت إلى التوافق مع المعايير الدولية للتجارة من خلال تبني مبادئ الانفتاح التجاري وتحرير المبادلات الاقتصادية.
- تبين أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، مع ضعف مساهمة الصادرات خارج قطاع النفط في التجارة الخارجية.
- كشفت الدراسة أن الإجراءات المتعلقة بتقييد الواردات ساهمت نسبياً في حماية المنتوج الوطني، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة في تطوير الإنتاج المحلي بشكل كافٍ.

- أوضحت الدراسة وجود عدة معوقات تحد من فعالية السياسات التجارية الجزائرية، من بينها ضعف التنافسية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، والتبعية للأسواق الخارجية.
- توصلت الدراسة إلى أن التوافق بين سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر والمعايير الدولية يبقى توافقاً جزئياً، مما يستدعي المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية.

توصيات :

- ضرورة العمل على تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد بما يساهم في تسهيل المبادلات التجارية.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية عبر تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.
- تطوير البنية التحتية المتعلقة بالتجارة الخارجية، خاصة في مجالات النقل، التخزين، والخدمات اللوجستية.
- الاستمرار في تحديث القوانين والتنظيمات التجارية بما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات الاقتصاد العالمي.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على الاندماج في الأسواق الدولية من خلال تقديم التحفيزات والدعم المالي والفني للمصدرين.

آفاق الدراسة :

- دراسة أثر سياسات التصدير والاستيراد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.
- البحث في دور الرقمنة والتجارة الإلكترونية في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية.
- إجراء دراسة مقارنة بين السياسات التجارية الجزائرية وسياسات بعض الدول العربية أو النامية.
- دراسة تأثير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني.
- البحث في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- بركان، أنيسة. (2022). دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2010–2020. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، 13(1)، 25 .–37
- بن يوب، فاطمة. (2017). تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر . *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر .
- حرز، أثير هاني. (2024). الاقتصاد الرقمي والتحولات في العلاقات التجارية الدولية: دراسة تأثيرات التقنيات الحديثة على السياسات التجارية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، الجامعة التقنية الوسطى .
- شتاتحة، عمر .(2015) .*تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2012* [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
- سلطاني، فيروز .(2013) .*دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية: دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية* [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر .
- طورش، لامية، وسيد، حياة. (2025). التنويع الاقتصادي كآلية استراتيجية لتحقيق تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. *مجلة التنويع الاقتصادي*، 6(1)، 120 .–134
- علي، عز الدين .(2014) .*أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000–2012* [مذكرة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر .
- عيسى، لخضر، وقلفاط، شكري. (2021). الدعم غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: قانون التصدير والاستيراد نموذجًا. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 8(1)، 338– 357.

- لخضاري، صالح .(2024) .*تحرير التجارة الدولية وآثارها المحتملة على التنمية المستدامة: حالة الجزائر* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 3، الجزائر .

المراجع الاجنبية :

- d'accession à l'OMC, plus particulièrement le cas de l'Algérie. *Algerian Business Performance Review*, (13), 359–375.
- Kasahara, H., & Lapham, B. (2008). *Productivity and the decision to import and export: Theory and evidence* (CESifo Working Paper No. 2240). CESifo Group.
- Qazzafi, S. (2024). Export and import dynamics: Exploring the process, risks, and challenges in international trade. *International Journal of All Research Education and Scientific Methods (IJARESM)*, 12(5),

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université de Ghardaïa
Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

شهادة التصحيح

بتاريخ **2026/06/07** شهد الأستاذ(ة): خـــــطوي منـير

بصفته مشرفا ومقررا في لجنة مناقشة مذكرة ليسانس

للطلبة: مطياز أحمد الأمين، عمي موسى داود، دفعة الموسم الجامعي **2026/2025**

بأن المذكرة المعنونة بـ: سياسات التصدير والاستيراد في الجزائر وتوافقها مع المعايير الدولية والتي تمت مناقشتها ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في شعبة العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

قد تم تصحيحها من طرف الطلبة، وهي صالحة للإيداع النهائي.

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح

رئيس قسم العلوم التجارية